الفصل الثاني

أنواع الثقافات السياسية وخصائصها

obeikandl.com

تختلف أنماط الثقافات العامة السياسية من مجتمع إلى آخر تبعاً لاختلاف عناصر تشكل تلك الثقافة في ذلك المجتمع [1]، فثقافة المجتمع هي انعكاس لمجموعة من الخصائص القيمية والسلوكية السائدة في هذا المجتمع [2]. ولكل نمط ثقافي علاقة مع نمط وبناء سياسي، فالثقافة الرعوية ترتبط ببناء اجتماعي تقليدي غير مركزي. أما ثقافة الخضوع السياسي، تتعلق ببناء تسلطي ومركزي. في حين ترتبط ثقافة المشاركة بصورة تلقائية ببناء النظم السياسية الديمقراطية [3]. ولهذا فأن نوعية الثقافة السياسية السائدة في مجتمع معين تنتج وتعزز، من الناحية المثالية، نظام سياسي محدد، ديمقراطي أو سلطوي مفكك [4]. وفي هذا الصدد قيل:

"تتركب الثقافة السياسية من القيم والمعايير والرموز والقواعد المقبولة في العمل السياسي والتي تستخدم لتبرير أهداف القوى السياسية الراغبة في التأثير السياسي ومنح الشرعية لهذه الأهداف. كذلك فأنها تحدد الطرق والأساليب والترتيبات والإجراءات المشروعة والمقبولة للاستعمال في العمل على تحقيق الأهداف. فليست كل الأساليب والترتيبات مسوّغة، وكثيراً ما نجد أسلوبا مقبولاً على ثقافة سياسية سادت في مكان معين في مرحلة تاريخية محددة، ولكنه غير مقبول على ثقافة سياسية أخرى كانت سائدة في مرحلة مختلفة. ففي حين تقبل واحدة بأساليب العنف والقمع مثلا كوسيلة لحسم الخلاف السياسي ووسيلة للوصول إلى الأهداف السياسية نجد الثقافة الأكثر ديمقراطية ترفضها [5]".

فضلا عن ما تقدم، تشير آراء أخرى إلى أن العلاقة بين المواطنين أو الجماهير والسلطة السياسية تعكس نوعية الثقافة لدى الجماهير، ومدى توقعات الجماهير من السلطة السياسية، وما ينبغي أن تقوم به السلطة السياسية أو الحكومة في تلبية الحاجات والأهداف السياسية التي تتطلع إليها الجماهير. فالجماهير ذات الثقافة المشاركة (كالجماهير المشاركة في العائلة والمدرسة والعمل) تستطيع أن تحفز السلطة على تلبية احتياجاتها من خلال مشاركتها الفعالة والنشطة، وذلك على عكس الجماهير ذات المشاركة الرعوية والضيقة [6]، فثقافة المجتمع هي انعكاس لمجموعة من الخصائص السائدة في هذا المجتمع [1].

---

[1] بلال خلف العمري، أثر المتغيرات الاجتماعية-الاقتصادية على الثقافة السياسية لأساتذة الجامعات الحكومية: دراسة ميدانية، عمان، مركز الريادة للمعلومات والدراسات، 1997, ص 45.

[2] د. السيد عبد القادر, مصدر سبق ذكره، ص 48.

[3] د. عبد الله محمد عبد الرحمن, مصدر سبق ذكره، ص 439.

[4] تعقيب د. على الجرباوي على: د. محمود معياري, الثقافة السياسية, مصدر سبق ذكره، ص77.

[5] نبيل صالح, مصدر سبق ذكره, ص 7.

[6] د. عبد الله محمد عبد الرحمن, مصدر سبق ذكره، ص 440.

المبحث الأول

تقسيمات الموند وسايبر لأنواع الثقافات السياسية وخصائصها

المطلب الأول

تقسيم (كابريل الموند وسدني فيربا) لأنواع الثقافات السياسية وخصائصها

يرى (كابريل الموند وسدني فيربا) (Gabriel A. Almond and Sidney Verba) انه يمكن تحديد وقياس ومعرفة نوع الثقافة السياسية لأي مجتمع من خلال معرفة وإدراك الأفراد لأربعة جوانب أساسية من العملية السياسية أو الحياة السياسية بصفة عامة وهذه الجوانب هي [2]:

1- النظام ككل (System): والمقصود بذلك النظام السياسي بشكله العام مكوناته وأسسه وأبعاده الجغرافية والتاريخية والدستورية...الخ. فقد حاول (الموند وفيربا) من خلال النظام العام معرفة كيفية نظرة المواطنين إلى نظامهم السياسي؟ وهل يتفقون مع القرارات الصادرة عن المؤسسة السياسية أم لا يتفقون معها؟ وما هي طبيعة علاقاتهم مع نظامهم السياسي؟

2- جانب المدخلات (Inputs) : ويشمل الأفراد والجماعات والبنى الأساسية التي يتم من خلالها التعبير عن المطالب الشعبية التي تهدف إلى تحويلها إلى قرارات وسياسات عامة تخدم المجتمع. إذ تعتمد المدخلات بشكل مباشر على إحساس المواطنين بتأثيرهم على القرارات الحكومية سواء على المستوى المحلي أو القومي.

3- جانب المخرجات (Outputs) : وتتضمن كيفية تحويل المطالب وتنفيذ السياسات العامة في المجتمع. ويعتبر في واقع الأمر تكمله لكلا الجانبين حيث يعتمد على رؤية المواطنين للقرارات الحكومية هل هي مرفوضة أم مقبولة؟ وهل تحقق قدرا من مطالب المواطنين أم أنها لا تنسجم مع مطالبهم؟

4- دور الذات: يتضمن مدى قدرة الفرد وفاعلية دوره في الحياة السياسية من خلال إدراكه ومعرفته بحقوقه وواجباته ووسائل الاتصال مع نظامه السياسي وقدرته في تحويل المطالب إلى قرارات تصدر عن نظامه السياسي أو سلطته السياسية. كيف ينظر الفرد نفسه إلى قضية

---

[1] د. السيد عبد القادر شريف, مصدر سبق ذكره، ص 48.
[2] بلال خلف العمري, مصدر سبق ذكره، ص 39- 40.

دوره في الحياة السياسية فهل هو مهتم بالمشاركة السياسية؟ وهل يعتقد انه قادر على التأثير في صنع القرار من خلال وسائل اتصاله بنظامه السياسي؟.

وبناء على الجوانب السابقة حدد (الموند وفيربا) ثلاثة أنماط أساسية [1] للثقافة السياسية تعتمد على مدى استجابة المواطنين في دولة معينة بشكل ايجابي للنظام السياسي القائم. واستنادا على كيفية توزيع هذه الأبعاد الثلاثة- الإدراك والشعور والتقييم- صنف (الموند وفيربا) أنواع الثقافات السياسية إلى ثقافات أحادية التركيبة وثقافات خليطة.

أولا: الثقافات الأحادية التركيبة: تشمل هذه الثقافات ثلاثة أنماط هي الثقافة السياسية الرعوية أو الضيقة أو المحلية ؟ والثقافة السياسية التابعة ؟ والثقافة السياسية المشاركة، وكما يلي:

1- الثقافة السياسية الرعوية: (The Parochial Political Culture): يمكن القول عندما يصل تكرار التوجهات للمواضيع السياسية المتخصصة، التي حددت في الجدول رقم (1)، المذكور سابقاً [2]، إلى الصفـــر فأن الثقافة السياسية هي من نوع الثقافـة الرعوية، وكما موضح في الجدول رقم (2)، المذكور في الصفحة القادمة [3]. أما خصائص هذا النوع من الثقافة فهي:

أ- أن إدراك الفرد للمدخلات والمخرجات، أي الطلبات الشعبية والقرارات الحكومية، والحقوق والواجبات يكون مشوشا وغير مستقر [4] فالفرد في هذا النوع من الثقافات لا يعرف شيء عن العناصر التي تساهم في عملية المدخلات والمخرجات [5]. وأن الناس لا يعرفون إلا القليل جداً من الأهداف أو الغايات السياسية، التي توجد في الحياة السياسية [6].

ب- لا يكون الفرد ضمن هذا النوع من الثقافة أي مشاعر حول أمته ونظامها السياسي بشكل عام وكذلك حول البنى والقادة السياسيين [7]، فلا يستطيع تقديم أي نوع من التأييد أو المعارضة للسياسات العامة، أو حتى إلى القيادات والزعامات السياسية التي توجد في النسق السياسي [8]. وفي هذا الصدد قيل: "ومن المحتمل أن تكون الرعوية في الأنظمة السياسية الرعوية الأكثر تمايزا عاطفية وتقويمية أكثر من أن تكون إدراكية. فقد يكون للفرد إدراك

---

[1] بلال خلف العمري, مصدر سبق ذكره، ص 40.

[2] ذكر الجدول في ثانيا من المطلب الثاني من المبحث الأول من الفصل الأول من هذه الدراسة.

[3] Gabriel A. Almond & Sidney Verba, 1963, op. cit., p.17.

[4] بلال خلف العمري, مصدر سبق ذكره، ص 41- 42.

[5] Gabriel A. Almond & Sidney Verba, 1963, op. cit., pp.17-18.

[6] د. عبد الله محمد عبد الرحمن, مصدر سبق ذكره، ص 437- 438.

[7] Gabriel A. Almond & Sidney Verba, 1963, op. cit., pp.17-18.

[8] د. عبد الله محمد عبد الرحمن, مصدر سبق ذكره، ص 437- 438.

ضعيف بوجود نظام الحكم السياسي المركزي، ولكن هذه المشاعر قد تكون غير أكيدة أو سلبية ولم يتشرب الفرد بأي معايير لتنظيم علاقاته مع نظام الحكم المركزي."[1].

جدول رقم (2)*

نوع الثقافة السياسية

	النظام كموضوع عام	مواضيع المدخلات	مواضيع المخرجات	الذات كمشارك فاعل
رعوي	0	0	0	0
خاضع	1	0	1	0
مشارك	1	1	1	1

(*) Gabriel A. Almond & Sidney Verba, Op. Cit., P.

ت- لا يدرك الفرد أي شيء عن حقوقه وسلطاته ودوره في التأثير على النظام السياسي[2]. كما وليس لديه أي معايير يستند إليها في صياغة أحكامه آراءه السياسية[3]. كما أنهم لا يستطيعون تقديم أي نوع من الأحكام الصحيحة على هذه الأهداف أو السياسات العامة التي توجد في مجتمعهم[4].

ث- عادة ما يسود هذا النوع من الثقافة في المجتمعات التي لا يوجد فيها أدوار سياسية متمايزة، فالأدوار السياسية والاقتصادية والدينية هي أدوار عامة وتوجهات الأفراد السياسية لهذه الأدوار هي ليست منفصلة عن توجهاتهم الدينية والاجتماعية[5].

ج- أن الولاءات في مثل هذا النوع من الثقافة هي ولاءات للجماعات الفرعية وليس للامة. حيث ارتبطت نسبة كبيرة من السكان بروابط عاطفية مكثفة نحو الجماعات والمؤسسات التي تمثل مصالح محلية وإقليمية أو مصالح فرعية وأخرى كالولاء للقبيلة أو للعائلة أو للعرق

[1] Gabriel A. Almond & Sidney Verba, 1963, op. cit., p.19.
[2] Ibid, p.17.
[3] Gabriel A. Almond & Sidney Verba, 1963, op. cit., p.17.
[4] د. عبد الله محمد عبد الرحمن, مصدر سبق ذكره، ص 437- 438.
[5] Gabriel A. Almond & Sidney Verba, 1963, op. cit., pp.17-18.

أو للغة أو للجماعات الدينية وغيرها [1]. بعبارة أخرى أن هذا النوع من الثقافة يقوم على الانتماءات التقليدية الضيقة حيث تتميز بقوة تأثير عوامل مثل العائلة والقرابة والدين والمنطقة الجغرافية والجيش والمصالح الاقتصادية للزعيم على الحياة السياسية. حيث تتداخل هذه القوى مع الحياة السياسية كما يحدث في المجتمع القبلي البدائي [2]. وقيل في هذا المجال "فالو لاءات السياسية غالبا ما تكون ضعيفة جدا حيث ستبدو الحكومة بأنها غير شرعية في عين العديد من الأفراد" [3].

ح- لا يوجد فصل بين رئيس القبيلة وبين كبير القوم وبين صانعي القرار حيث يدمج الزعيم في شخصه القوة السياسية والهيمنة الاقتصادية والدينية والعسكرية وغيرها [4]. بعبارة أخرى لا توجد وظائف سياسية متخصصة وإنما ترتبط الأدوار السياسية والدينية والاجتماعية برئيس المجتمع [5]. ويكتسب الزعيم السياسي أو العسكري في هذه الثقافات السياسية مكانة قريبة من القداسة والعظمة وصفات الأبوة. وتدار الحياة السياسية وكأنها شأن عائلي مركباته متداخلة. فالملك، على سبيل المثال، في الثقافة السياسية السائدة هو بمثابة أب للجميع وصانع للقرار السياسي ومسيطر على الاقتصاد [6]. تبنى فيها العلاقة بين النظام وبين المجتمع على الدمج بين علاقات القوة والسيطرة وبين علاقات الأبوة [7].

خ- ان تأثير الأفراد على الحياة العامة في هذه الثقافات السياسية محدود جداً [8] ولا يبين المواطنون في الثقافة السياسية الرعوية دور سياسي خاص ولا ذي توجه مشارك ولا مؤدي للواجبات [9].

د- ولا يعي المواطنون وجود حكومة مركزية. ونادرا ما يتأثرون بقراراتها [10]. حيث يتم صناعة القرارات ووضع السياسة في ديوان الزعيم الأوحد وبين حاشيته المقربة [11].

---

[1] Walter A. Rosenbaum, op. cit., p.43.

[2] نبيل صالح, مصدر سبق ذكره، ص19؛ د. محمود معياري, مصدر سبق ذكره، ص 13- 14.

[3] Walter A. Rosenbaum, op. cit., p.43.

[4] نبيل صالح, مصدر سبق ذكره، ص19؛ د. محمود معياري, مصدر سبق ذكره، ص 13- 14.

[5] بلال خلف العمري, مصدر سبق ذكره، ص 41- 42.

[6] نبيل صالح, مصدر سبق ذكره، ص19؛ د. محمود معياري, مصدر سبق ذكره، ص 13- 14.

[7] المصدر نفسه.

[8] المصدر نفسه.

[9] (Siber, German, and Millsaps, 1994). Cited by: Gyorgy Csepeli and Daniel B. German, Applying the Concept of Political Culture to Political Realities in the US and East/Central Europe, in Russell F. Farnen et al, Democracies in Transition, op.cit., p. 16.

[10] د. محمود معياري, مصدر سبق ذكره، ص 13- 14.

[11] نبيل صالح, مصدر سبق ذكره، ص19؛ د. محمود معياري, مصدر سبق ذكره، ص 13- 14.

ذ- عادة ما توجد الثقافة العامة السياسية الرعوية في المجتمعات التقليدية البسيطة [1]. كون أن هذا النوع من الثقافات السياسية يظهر في المناطق المعزولة اجتماعياً ومؤسساتياً. والتي توجد في المجتمعات القبلية أو البدائية [2]. وعليه فأن الثقافة السياسية من هذا النوع تقوم في مجتمعات غير ديمقراطية [3]. وفي هذا الصدد قيل: "إن هذا النوع من الثقافة الرعوية الذي تم وصفه يمثل الثقافة الرعوية الخالصة التي تحدث في الأنظمة التقليدية، حيث يكون التخصّص السياسي طفيف" [4]. وقيل أيضا: "وتضم الثقافة السياسية الرعوية مواطنة لا تظهر دور سياسي متخصص، ويوجد عموما هذا النوع من الثقافة السياسية في الأقطار ذات المجتمعات التقليدية التي تتشابك فيها الأدوار العائلية، والدينية، والأقتصادية، والسياسية. والأفراد غير واعين سياسيا وتحكم الأفعال بشكل حاد بواسطة التقاليد والعادات، وتُعد المغرب مثالا جيداً على هذا النوع من الثقافة." [5]

ر- قد تستند مثل هذه التوجهات السياسية على توجهات دينية (كما في المكسيك) بدون عقلانية سياسية منفصلة [6]. فضلا عن ما تقدم، لقد حصل جدل قبل العام 1989، حول أن بعض الأمم الشيوعية من الممكن أن تندرج ضمن هذا النوع من الثقافات، نتيجة التشويش أو الخلط مع الثقافة السياسية الخاضعة، وسيطرت الأيدلوجية المادية او غير الدينية على كل شيء آخر [7]. وذهبت بعيداً جمهورية المانيا الديمقراطية (GDR) السابقة إلى درجة أسست جدار الموت بينها وبين المانيا الغربية في محاولة لمنع مفاهيم مضادة إلى الايدلوجية الماركسية- اللينية من أفساد مواطنيها من خلال وسائل الاتصال الجماهيرية لالمانيا الغربية [8].

---

[1] بلال خلف العمري, مصدر سبق ذكره، ص 41- 42.

[2] د. عبد الله محمد عبد الرحمن, مصدر سبق ذكره، ص 437- 438؛ نبيل صالح, مصدر سبق ذكره، ص19؛ د. محمود معياري, مصدر سبق ذكره، ص 13- 14.

[3] نبيل صالح, مصدر سبق ذكره، ص19؛ د. محمود معياري, مصدر سبق ذكره، ص 13- 14.

[4] Gabriel A. Almond & Sidney Verba, 1963, op. cit., pp.18-19.

[5] Dragan Stefanovic and Daniel B. German, Exploring and Comparing Political Cultures, in: Russell F. Farnen et al, Democracies in Transition: Political Culture and Socialization Transformed in West and East, op.cit., pp. 68-69.

[6] (Siber, German, and Millsaps, 1994). Cited by: Gyorgy Csepeli and Daniel B. German, Applying the Concept of Political Culture to Political Realities in the US and East/Central Europe, in Russell F. Farnen et al, Democracies in Transition, op.cit., p. 16.

[7] Ibid.

[8] Gyorgy Csepeli and Daniel B. German, Applying the Concept of Political Culture to Political Realities in the US and East/Central Europe, in Russell F. Farnen et al, Democracies in Transition, op.cit., p. 16.

2- الثقافة السياسية الخاضعة (The Subject Political Culture): تصل في ظل الثقافة السياسية الخاضعة التوجهات نحو نظام سياسي متميز واتجاه مخرجاته إلى الواحد، ولكن تصل التوجهات نحو مواضيع المدخلات، على وجه الخصوص، ونحو الذات كمشارك فعال إلى الصفر [1]، كما مبين في الجدول رقم (2) المذكور في الصفحات القليلة السابقة. أما خصائص هذا النوع من الثقافة فهي كما يلي: -

أ- يدرك الفرد الخاضع لوجود السلطة الحكومية المتميزة أو المتخصصة، وقد يكون فخورا بها أو لا يرغبها. ويقوّمها على أنها شرعية أو غير شرعية. ولكن أن هذه العلاقة نحو النظام على المستوى العام ونحو مخرجاته هي علاقة استسلام أساسا، بالرغم من وجود نوع محدد من الأهلية الملائمة ضمن ثقافة الخضوع [2]. وفي هذا الصدد قيل: "ينظر بشكل عادي المواطنون إلى الحكومة على أنها شرعية، ولكن ليس لديهم معرفة سياسية أو لهم دور نشيط في حدوث أي تغير سياسي." [3]. وقيل أيضا: " في هذا النمط يدرك الفرد مدخلات ومخرجات النظام السياسي ودوره في العملية السياسية ويتميز بعض الأفراد بدرجة عالية من الوعي والإحساس بالمسؤولية بينما تعاني الأغلبية من السلبية المطلقة في تعاملها مع نظامها السياسي وبشعورها بقدراتها في التأثير في النظام السياسي وينتابها شعور معارض أو مؤيد فقط للقرارات الصادرة عن المؤسسة السياسية وبذلك تخضع للقرارات وتعتبرها إلزامية لا يمكن تغييرها والخروج عنها." [4]

أيضا هنا الحديث هو عن ثقافة خضوع خالصة، التي من المتوقع أن توجد في ظل مجتمع لا يوجد فيه بناء مدخلات متخصص [5]. ومن المتوقع أن يكون توجه الخضوع في الأنظمة السياسية التي قد طورت مؤسسات ديمقراطية توجها عاطفيا وتقويميا اكثر منه معرفيا. فقد يدرك الفرد المؤسسات الديمقراطية ولكن لا يمنحها الشرعية [6] فالحكومة ينظر إليها في ظل مثل هذه الثقافة على أنها عالم غامض ومفهوم فقط من قبل أصحاب المنزلة العالية وأصحاب التعليم العالي. وينصب التركيز الأساس على حمل الرعايا على طاعة القانون والولاء وعدم السؤال وعدم المشاركة [7].

---

[1] Gabriel A. Almond & Sidney Verba, 1963, op. cit., p.19.
[2] Ibid, p.19.
[3] (Almond and Verba, 1965, p.17) Cited by: Dragan Stefanovic and Daniel B. German, Exploring and Comparing Political Cultures, in: Russell F. Farnen en al, Democracies in Transition, op.cit., p. 68.
[4] بلال خلف العمري, مصدر سبق ذكره، ص 41- 42.
[5] Gabriel A. Almond & Sidney Verba, 1963, op. cit., P. 19.
[6] Ibid.
[7] Herbert R. Winter & Thomas J. Bellows, op. cit., p.101.

ب- وغالبا ما يسود المجتمعات التي تعيش هذا النوع من الثقافة العنف السياسي بسبب نقص الإجراءات المدنية المقبولة من غالبية السكان والعملية لإدارة النزاع. كما وتنتشر حالة عدم الثقة في هذه المجتمعات التي تقود إلى فوضى وعدم استقرار حكومي [1] . كما يسود الاغتراب، والهجرة، وغياب روح المبادرة، وفقدان الشعور بالقدرة على تغير الواقع، والنأي عن السلطة، والهروب من الخدمة العسكرية، والانتفاضات، والتمردات، والتطرف السياسي [2]. وفي هذا الصدد قيل: " وتتميز الثقافة السياسية الخاضعة بوجود سكان لا مبالون وفاتري الشعور أو مغتربون (apathetic) وغير مشاركون، وينجزون واجباتهم للأمة ولكنهم غير نشيطون خصوصا في جلب أي تغير سياسي." [3]

ت- ويتميز هذا النوع من الثقافة بالفصل الحاد بين السلطة والمجتمع أو غالبية أعضائه وبعدم مشاركة المواطنين في عملية صنع القرار السياسي والتأثير على الحياة العامة. كما أنهم لا يطالبون بإشراكهم في هذه العملية بل يقبلون ممارسات السلطة وأساليب تطبيقها [4] لقراراتها بخضوع وطاعة. وليس كما في الثقافة السياسية القبلية المحدودة. ففي هذا النوع من الثقافة السياسية يستقل المجال السياسي عن العائلة والقبيلة والدين والطائفة. فهناك فصل واضح بين هذه المجالات. وفيها تتراوح مواقف المواطنين من النظام القائم بين الرفض والتأييد بناءً على درجة قيام هذا النظام على توفير بعض حاجاتهم الضرورية. ولكنهم في أغلب الأحيان لا يطالبون بالمشاركة اعتقاداً منهم بأن الفصل بين النظام والمجتمع (أشبه بفصل رب الأسرة وأولاده وزوجته) حاد وراسخ. ويمكن ملاحظة مثل هذه الحالة في مجتمعات الأطراف، أي في القرى والمناطق البدائية البعيدة عن العاصمة والمدن حيث يكمن المركز السياسي والثقافي والاجتماعي في مصر والعديد من الدول العربية على سبيل الحصر [5].

ث- وفي هذا النوع من الثقافة السياسية يُشدد على خضوع المواطنين للحكومة. فالمواطن لا يرى نفسه مشاركا في العملية السياسية، وإنما فقط خاضعا (أو تابعا) للحكومة [6]. ولا يستطيع الأفراد في مثل هذه الثقافة المشاركة بفعالية في النظام السياسي لاعتقادهم أن

---

[1] Walter A. Rosenbaum, op.cit., pp.44-46.

[2] د. محمود معياري, مصدر سبق ذكره، ص 16.

[3] (Gabriel Almond and Sidney Verba, The Civic Culture: Political Attitudes and Democracy in Five Nations, ..1965, p.17). Cited by: Gyorgy Csepeli and Daniel B. German, Applying the Concept of Political Culture to Political Realities in the US and East/Central Europe, in Russell F. Farnen et al, Democracies in Transition, op.cit., p. 16.

[4] نبيل صالح, مصدر سبق ذكره، ص 19.

[5] المصدر السابق, ص 20.

[6] د. محمود معياري, مصدر سبق ذكره، ص 13.

دورهم سوف يكون لا قيمة له سواء لعدم اعتراف النظام بأهمية مشاركتهم, أو الاعتراف بقدراتهم المتواضعة ونتائج تأثيرها في مدخلات ومخرجات النظام السياسي. وينتظر الأفراد في ظل هذه الثقافة الخدمات والأنشطة, ويسود مثل هذه العلاقات في التنظيمات الكبرى حيث يكون دور من يعمل في مجال المال والأعمال أو الصناعة أو الإنتاج سلبياً في المشاركة بعمليات اتخاذ القرارات أو صنع السياسات العامة لهذه المؤسسات, بقدر ما يحرص العاملين فيها على مصالحهم الخاصة الممثلة في الأجور وظروف العمل. وينطبق ذلك على الجامعات والنقابات العمالية أيضا. لأن حرصهم الأول يكون موجها نحو مكاسبهم, بغض النظر عن عمليات صنع القرار التي تضع السياسات العامة لهذه المؤسسات [1].

ج- ويُعتقد أن بعض المجتمعات مثل مجتمعات أوربا الشرقية الشيوعية بين الأعوام 1945- 1989، والبرغواي اثناء حكم (البرتو ستروسنر) (Alberto Stroessner)، والمكسيك في العشرين سنة الأخيرة (من العام 2000) تندرج ضمن هذا النوع من الثقافات السياسية [2].

3- الثقافة السياسية المشاركة او المساهمة (The Participant Political Culture): تصل التوجهات في ظل هذا النوع من الثقافة نحو النظام كموضوع عام، والمدخلات والمخرجات، والذات كموضوع إلى الواحد، كما هو مبين في الجدول رقم (2)، المذكور في الصفحات القليلة الماضية. ومن بين خصائص هذا النوع من الثقافة، يُذكر ما يلي:-

أ- يدرك الفرد في هذا النمط جوانب العملية السياسية المتمثلة في النظام العام، ومخرجاته، ومدخلاته، ودوره كفرد بتأثيره على النظام السياسي من خلال وعيه لحقوقه وواجباته في إطار من مشاركته السياسية الفاعلة وإدراكه العام لمجريات العملية السياسية ويتسم الفرد في هذا النمط بكفاءة سياسية عالية وعادة ما يوجد هذا النمط في المجتمعات الديمقراطية [3].

---

[1] د. عبد الله محمد عبد الرحمن, مصدر سبق ذكره، ص 438- 439.

[2] Gyorgy Csepeli and Daniel B. German, Applying the Concept of Political Culture to Political Realities in the US and East/Central Europe, in Russell F. Farnen et al, Democracies in Transition, op.cit., p. 16; Dragan Stefanovic and Daniel B. German, Exploring and Comparing Political Cultures, in: Russell F. Farnen en al, Democracies in Transition, op.cit., p. 68.

[3] بلال خلف العمري, مصدر سبق ذكره، ص 42.

وفي هذا الصدد قيل: " ويدرك أعضاء المجتمع في ظل الثقافة السياسية المشاركة بشكل واضح وجود النظام السياسي والبنى والقادة والمقترحات السياسية المنخرطة في عمليات تسلم الطلبات الشعبية وصنع القرارات. وقد يتوجه الأفراد برغبة أو بدون رغبة نحو النظام السياسي وعملية المدخلات والمخرجات. وكما يدرك أعضاء المجتمع، ضمن هذه الثقافة لحقوقهم وواجباتهم، ودورهم في التأثير على الحكومة. وقد تتراوح مشاعرهم وتقويمهم نحو هذا الدور بين القبول والرفض." [1]

ب- وتتميز هذه الثقافة السياسية بتأثير وعلاقات متبادلين ومستمرين بين النظام والمواطنين أو بين المركز السياسي وأطرافه. فليس هناك فصل حاد بينهما بل انفتاح لكل واحد على الآخر ومشاركة كل طرف في مجرى الأمور لدى الطرف الآخر فالمواطنون يشاركون في عملية اتخاذ القرار بواسطة العمل السياسي والضغوط الموجهة إلى المركز. ومن الممكن أن نستنتج أن مميزات هذه الثقافة توفر بعض الشروط اللازمة لنشوء المجتمع والنظام الديمقراطيين [2].

ت- ويشدد هذا النوع من الثقافة على مشاركة المواطنين في العملية السياسية. فالمواطن يرى أنه يستطيع أن يؤثر في النظام السياسي (على اختيار الحكومة وصنع القرار) وأنه يتأثر بقرارات هذا النظام [3]. ويعتقد المواطنين في هذا النوع من الثقافة أن لديهم فرص أكبر للمشاركة في الحياة السياسية والنظام السياسي، كما أنهم قادرون على تغير هذا النظام وتعديله عن طريق أنشطتهم المختلفة أو ممارستهم للحياة السياسية الفعالة. وذلك كما يظهر من خلال الوسائل المتعددة لأنماط المشاركة السياسية مثل: الانتخابات والمظاهرات، وطلبات الإحاطة لأعضاء البرلمان أو الاستجوابات عن طريق ممثليهم في المؤسسات السياسية الديمقراطية أو الأحزاب الأخرى، أو جماعات الضغط السياسي المتعددة [4]. وفي هذا الصدد قيل: "لا يشارك فقط المواطنون في العملية السياسية ضمن الثقافة المشاركة، ولكن يرون أيضا إليها على أنها شرعية ويؤمنوا أن بأمكانهم التأثير فيها عن طريق أفعالهم" [5].

---

[1] Gabriel A. Almond & Sidney Verba, 1963, op. cit., p.19.

[2] نبيل صالح, مصدر سبق ذكره، ص 20.

[3] د. محمود معياري, مصدر سبق ذكره، ص 14.

[4] A. Etizioni, Comparative Analysis of Complex Organizations, New York, The Free Press, 1961; S. Lakoff, , "Private Government, In The Maganed Society", in: J. Pennock (ed), Voluntary Association New York, Atherton Press, 1969.

نقلا عن: د. عبد الله محمد عبد الرحمن, مصدر سبق ذكره، ص 439.

[5] Dragan Stefanovic and Daniel B. German, Exploring and Comparing Political Cultures, in: Russell F. Farnen et al, Democracies in Transition: Political Culture and Socialization Transformed in West and East, op.cit., p. 68.

ث- ومن الخصائص الأخرى للثقافة السياسية المشاركة هو توجه عواطف المواطنين نحو الشعور بالولاء، في المقام الأول، للأمة وممثلتها الحكومة، وانخفاض مستوى العنف السياسي وسيطرة الإجراءات المدنية لإدارة النزاع، وشيوع الثقة السياسية بين الجماعات الاجتماعية بنسبة عالية، والإقرار بشرعية نظام الحكم [1].

فضلا عن ما تقدم، تشير الدراسات إلى عدم وجود ثقافة سياسية مشاركة خالصة طالما هذا يعني مواطنة عقلانية ونشيطة بشكل كامل. لا يوجد هذا النوع من الموقف لكل السكان وفي أي أمة. يمكن أن تصنف بعض الأقطار الديمقراطية مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، وفرنسا، وألمانيا، والسويد، وسويسرا، والمملكة المتحدة على أنها تقع تقريبا ضمن الثقافات السياسية المشاركة طالما أن نسبة كبيرة من مواطنيها نشيطين سياسياً. على أية حال، كل من هذه الأقطار كذلك لها عدد كبير من المواطنين الذين لا يشاركون في العملية السياسية؛ نتيجة لذلك، هذه الأقطار هي أمثلة على الثقافة السياسية الخليطة (Mixed Political Culture) [2].

إن القول بعدم وجود ثقافة سياسية من نوع واحد مطلق، يدفع للحديث عن أنواع الثقافات المزيجة وخصائصها وكما يلي:

ثانيا: الثقافات الخليطة أو المزيجة. ويشمل هذا النوع من الثقافات عدد من الثقافات المركبة، ولعل من بينها يُذكر ما يلي:

1- الثقافة الرعوية- الخاضعة (The Parochial –Subject Culture): قد يرفض في ظل الثقافة الرعوية- الخاضعة عدد كبير من السكان الادعاءات المحدودة والضيقة للسلطة القبلية والقروية والإقطاعية المنتشرة وطوروا ولاء نحو نظام سياسي اكثر تعقيدا ذو بنى حكومية مركزية متخصصة ومتميزة [3]. بمعنى أن نسبة من السكان اصبحوا أكثر وعيا والتزاما بالقرارات الحكومية الصادرة، وولاء للحكومة مركزية، رغم عدم مساهماتهم السياسية في مثل هذه الحكومة وخضوعهم لها.

2- الثقافة الخاضعة- المساهمة: قد اكتسب عدد كبير من السكان في ظل الثقافة الخاضعة- المساهمة (The Subject- Participant Culturte) توجهات متميزة نحو المدخلات ومجموعة فاعلة من التوجهات نحو الذات، بينما استمّر معظم الباقين من

---

[1] Walter A. Rosenbaum, op. cit., p.25.

[2] Dragan Stefanovic and Daniel B. German, Exploring and Comparing Political Cultures, in: Russell F. Farnen et al, Democracies in Transition: Political Culture and Socialization Transformed in West and East, op.cit., p. 68.

[3] Ibid., p. 23.

السكان موجهون نحو البناء الحكومي التسلطي ولديهم مجموعة من التوجهات الذاتية السلبية نسبيا [1]. تأثرت الأنماط الثقافية ذاتها بسبب عدم الاستقرار الهيكلي والجمود الثقافي، فلا تستطيع فئات من السكان الموجهين نحو المشاركة أن تصبح هيئة من مواطنين مؤهلين وواثقين من أنفسهم ومجربين، وذلك لان توجهات المشاركة قد انتشرت فقط بين جزء من السكان وكذلك بسبب أن شرعيتهم قد جوبهت بثقافة الخضوع المستمرة والتي تعلق أثناء الانقطاعات التسلطية، أي عندما يظهر حكم تسلطي، لذلك فهم يميلوا لان يكونوا طموحين ديمقراطيا، أي انهم يقبلون معايير الثقافة المشاركة، ولكن لم يبنى شعورهم بالكفاءة على أساس الخبرة أو على أساس شعور واثق من الشرعية. بالإضافة إلى ذلك، يميل عدم الاستقرارات البنيوية التي ترافق بشكل مستمر الثقافة الخاضعة- المشاركة وعدم الفاعلية المتكررة للبنى الديمقراطية والنظام الحكومي إلى إنتاج ميولات مستغربة بين عناصر السكان الموجهه ديمقراطيا. أن عدم الاستقرار هذا مع الجمود الثقافي قد يؤدي إلى ظهور أعراض متزامنة مؤلفة من عناصر مثالية- طموحة وغريبة من النظام السياسي، بضمنها الأحزاب وجماعات المصالح والصحافة [2]. إذا استطاعت الجماعات المحلية والرعوية، أثناء عملية الانتقال من ثقافة الخضوع إلى ثقافة المشاركة، من البقاء فإنها قد تساهم في تطوير البنى الإرتكازية الديمقراطية، لأنها يمكن ان تلعب دور شبكة التأثير التي تستطيع أن تربط الناس كمواطنين مؤهلين بحكومتهم [3].

3- الثقافة الرعوية- المشاركة(The Parochial – Participant Culture): تواجه العديد من المجتمعات الحديثة مشكلة التنمية الثقافية، حيث ان الثقافة السياسية في معظم هذه الأقطار هي رعوية بشكل مسيطر. ومن أجل تحقيق ثقافة مشاركة يتطلب الأمر تجسيد أو ترجمة معايير المشاركة في الواقع. لذلك تكمن المشكلة في تطوير توجهات نحو المدخلات والمخرجات بشكل متوافق. فليس من الغريب في ظل الثقافة الرعوية- المشاركة أن تهدد معظم هذه الأنظمة السياسية بتجزئة أو انقسام رعوي. فلا تستطيع البيروقراطية الاعتماد على رعايا موالين، وفي المقابل ليس هناك بناء يظهر من مواطنين مؤهلين ومسؤولين [4].

4- الثقافة المدنية (Civic Culture): عرف (كابريل الموند وسدني فيربا) الثقافة المدنية على أنها ثقافة سياسية خليطة تتضمن ناشطين سياسيين ومواطنين وخاضعين

---

[1] Gabriel A. Almond & Sidney Verba, 1963, op. cit., p. 25.
[2] Ibid, pp. 25-26.
[3] Ibid, P.25.
[4] Ibid, p.26.

سلبيين، كل واحد يعرض عناصر لتوجهات رعوية التي يمكن أن تترافق مع عناصر أساسية لديمقراطية وظيفية [1]. وفقاً (لألموند وفيربا)، هناك ثلاثة أنواع من الثقافات السياسية كما ذكرنا: المشاركة، الرعوية، والخاضعة. والثقافة المدنية هي التي تحتوي على خليط ملائم من الثقافات الثلاثة الأخرى التي تنتج نظام سياسي ديمقراطي فعال. ويُعد تأسيس ثقافة مدنية الهدف الأساسي للتنمية السياسية [2].

ويبدو أن السبب وراء عدّ هذا النوع من الثقافة على أنه الأفضل هو ما تتضمنه الثقافة المدنية من التوازن بين بعض العوامل مثل سلطة الحكومة والاستجابات الحكومية، والاتفاق والانقسام، والعاطفية والحياد العاطفي التي يمكن أن تؤدي إلى انتاج البيئة السياسية الملائمة للنظام السياسي الديمقراطي [3].

ولكن المشكلة المتعلقة بالتأييد الحاد لهذا النهج هو أن مواقف الناس تعكس ما يمكن أن يكون عليه النظام وليس بالضرورة ما هو في الحقيقة. يمكن أن يفرض النظام السياسي في بعض الظروف نظام على السكان الذي يمكن أن يكون مختلف بشكل كبير عن ثقافتهم. مثال جيد على هذا النوع من النظام السياسي هو ما وجد في الأقطار الشيوعية لأوربا الشرقية قبل انهيار الاتحاد السوفيتي [4].

وبعد دراسة تقسيم (كابريل الموند وسدني فيربا) للثقافات السياسية ننتقل إلى دراسة أنواع أخرى، وهذا ما ينقلنا إلى المطلب الثاني.

---

[1] Gabriel Almond and Sidney Verba, The Civic Culture: Political Attitudes and Democracy in Five Nations, ..1965, pp.16-26, 338-341. Cited by: Gyorgy Csepeli and Daniel B. German, Applying the Concept of Political Culture to Political Realities in the US and East/Central Europe, in Russell F. Farnen et al, Democracies in Transition, op.cit., p. 15.

[2] (Almond and Verba, 1965, pp.16-26, 338-341), Cited by: Dragan Stefanovic and Daniel B. German, Exploring and Comparing Political Cultures, in: Russell F. Farnen et al, Democracies in Transition: Political Culture and Socialization Transformed in West and East, op.cit., p. 68.

[3] (Almond and Verba, 1989, p.341), Cited by: Dragan Stefanovic and Daniel B. German, Exploring and Comparing Political Cultures, in: Russell F. Farnen et al, Democracies in Transition: Political Culture and Socialization Transformed in West and East, op.cit., p. 73.

[4] Dragan Stefanovic and Daniel B. German, Exploring and Comparing Political Cultures, in: Russell F. Farnen et al, Democracies in Transition: Political Culture and Socialization Transformed in West and East, op.cit., p. 68.

المطلب الثاني

تقسيم (سايبر وآخرون) لأنواع الثقافات السياسية وخصائصها

أولا: الثقافة السياسية الكلانية أو الاستبدادية أو الرعوية - الخاضعة (Totalitarian Culture) أو (Parochial and Subject Political Culture): يعتقد كل من (دراغان ستيفانوفيك ودانيال ب. جيرمان) بأن نموذج (الموند وفيربا) المنقح أو المعدل: (الثقافة الكلانية أو الاستبدادية) من قبل (سايبر وجيرمان، وميلسابس) [1] يزودنا بالمنهجة الأكثر مرونة لتحديد، وتصنيف، ومقارنة الثقافات السياسية في بعض المجتمعات. ونتيجة لذلك اعتمدت دراسة العلماء المذكورة أسماءهم أعلاه هذا النموذج المعدل في دراستهم هذه [2].

لقد جادل بعض العلماء، من أمثال (سايبر، وجيرمان، وميلسابس) بأن الثقافة السياسية للأمم الشيوعية الحديثة تلائم نوع الثقافة السياسية الرعوية- الخاضعة (Parochial and Subject Political Culture). وهذا قد ينتج في استعمال نموذج مشتق اصلا من نماذج (الموند وفيربا) لشيء لم يصمم الأخير لاستعماله. بناء على ما تقدم، ومن أجل تصنيف الأمم الشيوعية ثقافيا في نموذج مقارن مصمم ليقارن الثقافات السياسية للدول عديدة، فأن تصنيف آخر للثقافة لسياسية يجب أن يضاف إلى نموذج (الموند وفيربا). هذا النموذج أو التصنيف الجديد يمكن أن يدعى "بالثقافة الكلانية أو الاستبدادية." [3]

فحسب هانه آرندت (Hannah Arendt)، فان "الحركات الاستبدادية هي منظمات جماهيرية من أفراد متناثرين ومعزولين..خاصيتهم الخارجية الواضحة هي طلبهم لولاء كلي، وغير مقيد، وغير مشروط، وغير متبدل، لأحد الأفراد الأعضاء" [4]. وإذا لا يطلب الحزب، فأنه ليس للفرد في الثقافة الاستبدادية من دور يؤديه في النظام السياسي. وليس فقط أفعاله مسيطر عليها، بل هناك محاولة أيضا للسيطرة حتى على عملية تفكيره الأيدلوجي والسياسي. ومن أجل جعل الفرد مستجيب بشكل كامل للنظام السياسي، فهو معزول (أو متناثر) عن بقية المجتمع وحتى الأسرة. الأيدلوجية هي المركبة المسيطرة لكل الفعل السياسي. تضمن الاستبدادية عن طريق حزب سياسي قوي تنفيذ الأيدلوجية المختارة

---

[1] (Siber, German, and Millsaps, 1994), cited by: Dragan Stefanovic and Daniel B. German, Exploring and Comparing Political Cultures, in: Russell F. Farnen et al, Democracies in Transition: Political Culture and Socialization Transformed in West and East, pp. 65, 74.

[2] Ibid.

[3] Ibid. p. 69.

[4] (Arendt, 1958, p.323). Cited by: Ibid. p. 69.

وامتلاك قيادي الحزب سلطة غير محدودة. وتبعد كل الأيدلوجيات الأخرى بأي الأثمان. وقد ذهبت جمهورية ألمانيا الديمقراطية بعيدا كما في خلق جدار بين نفسها وغرب ألمانيا لمنع مواطنيها ليس فقط المغادرة ولكن كذلك من إفسادهم بواسطة أي مفاهيم مضادة للأيدلوجية الماركسية- اللينينية [1].

ثانيا: الثقافة السياسية العرقية- القومية (Ethno nationalistic): في بعض الحالات، فأن القوة المحركة خلف الموقف السياسي في بلد ما هي ليست نتيجة تأثير لأي من هذه الثقافات السياسية المذكور آنفا (تصنيف الموند وفيربا المذكور آنفا، والتصنيف أعلاه، واحتمال أخرى غيرها). بدلا من ذلك، فأنها قد تكون نتيجة أحداث تاريخية، أو تصادم عرقي وديني، أو نقص في الثقة بين الجماعات الاجتماعية. ومن بين الأمثلة الواضحة لهذه الظاهرة يمكن أن توجد في بعض الدول القومية الشيوعية السابقة لأوربا الوسطى، ومناطق الأتحاد السوفيتي السابق، وفي العديد أقطار شبه الصحراء الأفريقية. هذه هي أما دول قومية حديثة الظهور أو قديمة منشقة، التي تجد نفسها في اهتياج متطرف. على سبيل المثال، أزال الأنهيار الشيوعي في يوغسلافيا السابقة القيود المفروضة منذ الحرب العالمية الثانية الذي سمح لتيتو (Tito) وحزبه في أطالة تحالف غير سهل بين الجماعات العرقية في البلد. النتيجة كانت موقف سياسي، الذي يمكن فقط أن يوصف كدولة سابقة للقومية؛ موقف يتضمن عدوات وأحقاد قديمة أعيد ظهورها، وقومية، ورغبة قوية من أجل السيادة على طول الخطوط العرقية الظاهرة، وتقسيم البلد إلى عدة جماعات متحاربة. الموقف كان يزداد سوءاً نتيجة عدم وجود حدود طبيعية واضحة بين الجماعات العرقية.

تم الاعتراف، من قبل المجتمع الدولي، بسرعة وبعجلة بالدول القومية الجديدة، بشكل حافظ على وجود اقليات مهمة، التي لم تريد ان تكون جزء من هذه الأقطار الجديدة أو أن يكون أعداءهم حكاما لهم. هذا النوع من الموقف السياسي، أو الثقافة الجديدة، لم يُدرس بشكل كافي إذا نحن ننظر إلى أي من الثقافات السياسية التي تم مناقشتها قبل الأخيرة [2].

يُعتقد أن الاعتراف الدولي غير كافي لمنطقة معينة ليطلق عليها دولة قومية؛ إذ تتطلب الدولة القومية فضلا عن ما تقدم، قبول سكانها، والوحدة بين الناس، ووجود حكومة شرعية. فقد بين رستو (Rstow) (1967) أن "النتيجة الأكثر فعالية" لاستمرار الأمة هو السعي من أجل الوحدة القومية، والسلطة الحكومية، والمساواة السياسية. هذه الشروط، لم تلبى بوضوح في العديد من الأقطار الظاهرة حديثا.

---

[1] Dragan Stefanovic and Daniel B. German, Exploring and Comparing Political Cultures, in: Russell F. Farnen et al, Democracies in Transition: Political Culture and Socialization Transformed in West and East, op.cit., p. 69.

[2] Ibid. pp.69-70.

أن محاولة تصنيف مثل هذا الموقف السياسي على انه رعوي أو خاضع أنما نسيء فهم المفاهيم الأساسية والمفهومة ضمنا. أن الثقافة السياسية في مثل هذا الموقف يمكن أن تصنف على أنها الثقافة السياسية العرقية- القومية (Ethno nationalistic). فالثقافة السياسية القومية- العرقية هي الثقافة التي تتعطش فيها الجماعات العرقية الفردية إلى تحقيق السيادة القومية. تظهر الدولة القومية الحقيقية فقط بعد تحقق السيادة أو/و الوحدة القومية؛ بعد ذلك فقط تصبح الأنواع الأخرى للثقافات السياسية قابلة للتطبيق. يستدل من خلال الأحداث في المناطق المذكور آنفا أن الثقافة السياسية قد أو قد لا تكون القوة المحركة الأساسية وراء العمليات السياسية في دول قومية ما [1].

ولكن السؤال الذي يثار هنا حول هذا التصنيف الأخير، إلا تتضمن الثقافة الاستبدادية أو العرقية القومية بعض خصائص الثقافات الخليطة (لالموند وفيربا)؟، وإذا كان الأمر كذلك، إلا يمكننا الاستمرار بأخذ هذا النهج أو جزء منه؟، فعلى سبيل المثال، إلا تلتقي الثقافة الاستبدادية مع ثقافة الخضوع في تضمنها للخضوع والاستبداد؟ وإلا تلتقي الثقافة العرقية- القومية مع ثقافة الخضوع والرعوية في وجود ولاءات فرعية للعرق والقومية؟

ولكن يجب أن نعي أن الخصائص المذكورة في الثقافات السياسية قد يكون نظري فقط، ويهدف منه التمويه لتحقيق أهداف مختلفة داخلية وخارجية، وقد تكون مبنية على قوة الدولة وسيطرتها المطلقة على الناس.

---

[1] (Berger, 1989, p.4), cited by: Dragan Stefanovic and Daniel B. German, Exploring and Comparing Political Cultures, in: Russell F. Farnen et al, Democracies in Transition: Political Culture and Socialization Transformed in West and East, op.cit., . p. 70.

obeikandl.com

المبحث الثاني

تقسيمات وشينسكي وتقسيمات أخرى للثقافات السياسية وخصائصها

صرح (وشينسكي) (Woshinsky) على ان الأيمان بان السياسة تعكس حقيقة الثقافة يوضح لنا مقدار كبير حول السياسة في كل مكان [1]. ان بيان او تصريح (وشينسكي) بذلك يبين لنا بشكل أكبر أهمية الثقافة. الصراع هو في مركز السياسة. النزاع يُمكن ان يُحل باستعمال الوسائل السياسية او العنيفة. اللجوء إلى أحد هذيان الخيارين هو ناتج بشكل كبير من خليط مركب من الثقافة، والثقافة السياسية، والتاريخ، وتركيبة الجماعات المنخرطة في النزاع. فالمواقف السياسية مثل تقسيم يوغسلافيا السابقة إلى دولتين قومية الذي اتجه ليكون بالوسائل السلمية إلى مشاكل معقدة جداً هي شائعة جداً على طول التاريخ. على اية حال حل مشابه ليوغسلافيا السابقة قسم البلد إلى عصب متحاربة، ولم تجلب سنوات المفاوضات والحضور العسكري الإنجليزي في أيرلندا الشمالية السلام إلى المنطقة، وبالرغم من قبرص هي حاليا تعيش في سلام، فأن الزمر على هذه الجزيرة هي مستعدة بشكل صعب لتعيش في ظل حكومة ديمقراطية بالرغم من مرور عشرون عاما منذ تقسيم الجزيرة، وقد تأسست الحكومة الديمقراطية القوية الألمانية اثناء احتلال الحلفاء بعد الحرب العالمية الثانية ولم تصبر فقط ولكن ازدهرت ونمت بقوة، وبعد محاولة قصيرة في بناء الأمة في الصومال، قد سحبت الولايات المتحدة الأمريكية قواتها بدون قدرتها على تقديم نظام سياسي جديد هناك [2].

مثل هذه الأحداث تجبرنا على أن نسأل: ما هي الاختلافات بين كل هذه الأقطار؟ لماذا ينجح حل في احد هذه الأقطار ولا يكون الحال كذلك في آخر؟ من اجل معالجة هذه الأنواع من الأسئلة ومحاولة توضيح الاختلافات في السلوك السياسي بين الدول القومية جاء هذا المبحث ليحاول معالجة كل ذلك في مطلبين.

---

[1] (Woshinsky, 1995, p.5), Cited by: Dragan Stefanovic and Daniel B. German, Exploring and Comparing Political Cultures, in: Russell F. Farnen en al, Democracies in Transition: Political Culture and Socialization Transformed in West and East, op.cit., p. 71.

[2] Dragan Stefanovic and Daniel B. German, Exploring and Comparing Political Cultures, in: Russell F. Farnen et al, Democracies in Transition: Political Culture and Socialization Transformed in West and East, op.cit., p. 71.

المطلب الأول

تصنيف وشينسكي (Woshinsky) للثقافات السياسية وخصائصها

قسم (وشينسكي) الثقافات السياسية إلى أربعة مجاميع أساسية هي: المتجانسة- الفعالة، وغير المتجانسة الفعالة، والمتجانسة غير الفعالة، وغير المتجانسة- غير الفعالة [1]. وفيما يلي تفصيلا لكل ذلك:

أولا: الثقافة السياسية المتجانسة- الفعالة (homogeneous-active Political Culture): يشترك الأعضاء في الثقافات المتجانسة- النشيطة بهوية عرقية مشتركة. هذا يعني أن الأفراد يمتلكون ثقافة سياسية، ودين، ولغة، الدين، وتاريخ واحد مشترك. ويميل الناس في مثل هذه الثقافات إلى العمل بشكل متشابه طالما لهم القيم والمواقف نفسها. ووفقا لتصنيف (الموند وفيربا) فأنها ثقافة مشاركة؛ حيث أن الناس يؤمنوا بأنهم يستطيعوا تشكيل بيئتهم الخاصة بهم، ولا تعد القدرية وعدم الثقة من الخصائص لهذا النوع من الثقافة. ويشترك المواطنون في السياسة ويرى المواطنون الحكومة على أنها شرعية وتمثل امتدادا لمعتقداتهم الخاصة. ويتم التوصل للنزاع في مثل هذه الثقافة عبر تقديم الحلول التي تتضمن الوسائل السياسية السلمية، ويرغب الخاسرون بقبول نتائج القرارات السياسية طالما ينظر إلى النظام على أنه عادل، ويثقوا بأن المعارضة سوف لن تنتهك الدستور. وخير مثال على مثل هذه الثقافة يمكن أن يوجد في دولة النورج. فالناس هناك متجانسين عرقيا؛ ويشتركوا في اللغة، والدين، والخلفية التاريخية نفسها؛ ونشيطين سياسياً. النتيجة أدت إلى وجود نظام حكومي مستقر، وديمقراطي، وشرعي [2].

ثانيا: الثقافات غير المتجانسة- النشيطة (heterogeneous-active): ينقسم السكان في الثقافات غير المتجانسة- النشيطة إلى مجاميع على طول الخطوط الثقافية، والعرقية، والدينية. هذه الجماعات بشكل عام لها جذور تاريخية غير متشابهة، وثقافات مختلفة، وقد تتكلم لغات مختلفة. ولكنها نشيطة وتروج لمصالح جماعتها. وتسود عدم الثقة بالآخرين، وكما هو الحال مع الرغبة في الاستقلال والحكم الذاتي. وتقع الثقافة العرقية-

---

[1] (Woshinsky, 1975, pp.52-67), Cited by: Dragan Stefanovic and Daniel B. German, Exploring and Comparing Political Cultures, in: Russell F. Farnen en al, Democracies in Transition: Political Culture and Socialization Transformed in West and East, op.cit., p. 72.

[2] Dragan Stefanovic and Daniel B. German, Exploring and Comparing Political Cultures, in: Russell F. Farnen en al, Democracies in Transition: Political Culture and Socialization Transformed in West and East, op.cit., p. 72.

القومية التي تم مناقشتها في الصفحات القليلة الماضية، في ثانيا، من المطلب الثاني، من المبحث الأول، ضمن هذا النوع الثقافة. كما وتصنف لبنان أيضا، مع عصبها المختلفة وثقافاتها وأديانها المتنوعة ضمن نطاق أنواع الثقافات الغير المتجانسة- النشيطة [1].

ثالثا: الثقافات المتجانسة- غير النشيطة (homogeneous-passive): يوجد في مثل هذا النوع من الثقافة سكان يشتركون بالثقافة، والعرق، واللغة والدين نفسها؛ ولكن، على أية حال، فأن المواطنين غير نشيطين أو ينقصهم الرغبة في تشكيل بيئتهم السياسية. ووصف (وشينسكي) هذه الأنواع من الثقافات على أنها أنظمة استبدادية أو تسلطية. حسب وجهة نظر (الموند وفيريا) فأن هذا النوع من الثقافة سيصنف على أنه الثقافة السياسية الخاضعة ذو سكان متجانسين. ويُشار إلى أن ليبيا يمكن أن تكون مثال جيد على مثل هذا النوع من الثقافة السياسية. فالبلد، تحت حكم العقيد معمر القذافي كرئيس للدولة والحزب السياسي الواحد، أصبح مستقرا سياسيا منذ العام 1969عندما استولى على السلطة في انقلاب سلمي [2].

توجد، على أية حال، مشكلتين بخصوص تصور (وشينسكي) لهذه الثقافة: المشكلة الأولى لقد عدّ الكلانية أو الاستبدادية على أنها الشكل الأكثر متطرفا للثقافة المتجانسة غير النشيطة، ولكن الكلانية ليست مقتصرة على الثقافات المتجانسة. فلم يكن الاتحاد السوفيتي ثقافة متجانسة، عندما كان تحت الحكم الاستبدادي (لجوزيف ستالين). ولأنه مختلف جدا عن الأنظمة السلطوية، فأن الاستبدادية ليس من السهل أن تندرج تحت أي من الثقافات السياسية المذكورة مسبقا؛ نتيجة لذلك، فأنها تقف لنفسها. أما المشكلة الثانية فتتعلق في أن بعض الأقطار هي متجانسة- غير نشيطة لكن لا استبدادية ولا تسلطية. فعلى سبيل المثال، تُعد دولة ليخشينتاين (Liechtenstein) متجانسة وغير نشيطة بالمقارنة مع جيرانها، مع ذلك فأن القليل سيصنفونها على أنها نظام أو حكومة تسلطية [3].

الشيء المدرك هنا: هو أن رأي (كابريل الموند وسدني فيربا) للثقافة هو غير واسع بشكل كاف ليتضمن في مجاله كل الأنظمة السياسية الممكنة والمواقف الموجودة في الأقطار غير الديمقراطية. ومن أجل جعل المفهوم قابل للاستخدام فأنه بحاجة إلى إعادة تعريف ليحتوي على الثقافات السياسية التي هي غير ديمقراطية [4].

---

[1] Dragan Stefanovic and Daniel B. German, Exploring and Comparing Political Cultures, in: Russell F. Farnen et al, Democracies in Transition: Political Culture and Socialization Transformed in West and East, op.cit., p. 72.
[2] Ibid, pp. 72-73.
[3] Ibid, p. 73.
[4] Ibid, pp. 65-66.

رابعا: الثقافات غير المتجانسة- غير النشيطة (heterogeneous-passive): يُعد المجتمع في مثل هذا النوع من الثقافة مقسم إلى جماعات عديدة تختلف في الثقافة، والعرق، والخلفية التاريخية و/أو الدين، وغالبا ما تتكلم لغات مختلفة. فضلا عن ما تقدم، وبالرغم من كل هذه الاختلافات، فأن هذه الجماعات تبقى غير نشيطة سياسيا وتميل إلى القبول بالحكومة القائمة. وتُعدّ الهند مثال جيد لهذا النوع من الثقافة، خصوصا بين استقلالها والعام 1984 عندما انفجرت أو ثارت الخلافات بين الحكومة والسيخ [1].

يُعتقد انه من سوء الحظ، أن نهج (وشينسكي) يفشل في توضيح كيف يمكن للديمقراطية أن توجد في اقطار مثل الولايات المتحدة الأمريكية ذات الثقافة غير المتجانسة- النشيطة. أكثر من ذلك فأن الثقافات الاستبدادية كذلك لا تلائم هذه الأنواع. من ناحية أخرى، فأن نموذج (الموند وفيربا)، مع الإضافة المقترحة للثقافات العرقية- القومية والاستبدادية (نموذج الموند وفيربا المعدل)، لها مرونة لتمثيل اي نوع من النظام السياسي. هذه المرونة تعود بشكل كبير إلى قدرت النموذج لخلط الثقافات المشاركة، والخاضعة، والرعوية لتمثل الثقافة السياسية لأي أمة معينة [2].

بالرغم من المرونة المعروضة بواسطة الثقافات السياسية المقترحة بواسطة (الموند وفيربا)، فأن اي نموذج يستعملهم لقياس التنمية السياسية يجب أن يفعل ذلك بحذر نتيجة لثلاثة مشاكل أساسية:

1- إذا كان الهدف المهم والمرجو من التنمية السياسية هو الديمقراطية، فأن السؤال المهم الذي يحتاج إلى جواب هو: ما هو الخليط الملائم للثقافات السياسية الذي سينتج نظام أو حكومة ديمقراطية؟ كما أشير إلى أن ما تتضمنه الثقافة المدنية من التوازن بين بعض العوامل مثل سلطة الحكومة والاستجابات الحكومية، والاتفاق والانقسام، والعاطفية والحياد العاطفي انما يؤدي إلى انتاج البيئة السياسية الملائمة للنظام السياسي الديمقراطي [3]. على اية حال، أن الخليط المطلوب لهذه العناصر يعتمد بشكل كبير على تأثير العوامل الأخرى مثل الثقافة العامة، والدين، والتجانس العرقي/الأثني/الثقافي، والتاريخ، والرفاه الاقتصادي، والاستقرار السياسي. فعلى سبيل المثال، يتم التوصل إلى الاتفاق بيسر أكبر في الدولة

---

[1] Dragan Stefanovic and Daniel B. German, Exploring and Comparing Political Cultures, in: Russell F. Farnen et al, Democracies in Transition: Political Culture and Socialization Transformed in West and East, op.cit., p. 73.

[2] Ibid, pp. 73-74.

[3] (Almond and Verba, 1989, p.341) , Cited by: Ibid, p. 73.

القومية التي لها اقتصادا مترفا أو في تلك الدول القومية المتجانسة من تلك الدولة التي لا تبين هذه الخصائص [1].

2- يتطلب الحصول على بيانات حول اختلاف الثقافات السياسية، حاجة إلى إدارة استطلاعات سكانية من خلال العينات العشوائية. يمكن أن تنجز مثل هذه المسوحات أو الاستطلاعات على مستوى الدول القومية؛ على أية حال، على المستوى العالمي، يُعد ابتكار بيانات مسح نافذة لمقارنات عابرة للقومية هي صعبة جدا إذا لم تكن مستحيلة في الظروف الحالية. إذ تجعل معوقات مثل الكلفة، والوقت، واختلافات اللغة، والمسافات، والنزاع، وعدم الثقة، والعداوة حتى البحث الإقليمي في بعض أجزاء العالم مشروع غير مشجع [2].

3- قد تؤدي ضرورة تخفيض كل الثقافات السياسية القائمة إلى أنواع قليلة إلى تبسيط الظواهر المعقدة جدا. وإذا لا يفعل ذلك بحذر، سينتج في تصنيف ثقافات غير متشابهة جدا. فجمع الأقطار المختلفة جدا بدون تميز مثل روندا والسعودية العربية، على سبيل المثال، جميعا في المجموعة الرعوية أنما يقوم في توضيح الموقف بشكل محدود في أي من البلدين [3].

---

[1] Dragan Stefanovic and Daniel B. German, Exploring and Comparing Political Cultures, in: Russell F. Farnen et al, Democracies in Transition: Political Culture and Socialization Transformed in West and East, op.cit.,. pp. 73-74.

[2] Ibid, p. 74.

[3] Ibid, p. 74.

obeikandl.com

المطلب الثاني

تقسيمات الثقافة السياسية حسب أبعادها

يمكن القول حسب ما تتوفر لنا من بعض الأدبيات الخاصة بهذا الموضوع بأن هناك أربعة تقسيمات للثقافة السياسية على أساس أبعادها، وهي كما يلي:

أولا: تقسيم لثقافة السياسية وفقا لأبعادها السياسية: لقد حدد (سدني فيربا) محتوى الثقافة السياسية في ثلاثة أبعاد سياسية هي الإحساس بالهوية القومية، والمخرجات الحكومية، وعملية صنع القرار. ويمكن أن نضيف إليها أبعادا أخرى مثل الحرية والإكراه، وأخرى، الذي يشكل بعداً سياسيا آخرا من أبعاد الثقافة.

1- الإحساس بالهوية القومية: لقد اعتبر (سدني فيربا) الإحساس بالهوية القومية من أهم أبعاد الثقافة [1] السياسية، حيث يتضح عامل الولاء من جانب الأفراد لنظامهم السياسي ومجتمعهم، مما يساعد في تشكيل هويتهم القومية التي تميزهم عن غيرهم من المجتمعات وتصبغ مؤسساتهم بالشرعية. فضلا عن ما تقدم، تفسر الثقافة السياسية إذا كانت تشدد التعددية بشكل متماثل مع التشكيلات الاجتماعية الفرعية التي تتماثل مع المجتمع الأوسع كما هو في تماثل الهوية مع الشعب (الأمة) ككل [2]. وفي هذا الصدد قيل "الثقافة السياسية المشتركة تنطوي بشكل واضح على ضرورة اتساع مدركات الأفراد خارج إطار الولاء الضيق للمجموعات الفرعية والاهتمام بالنظام السياسي بأكمله" [3].

ويعبر تمسك الفرد بهويته القومية عن إحساسه ومشاعره ببناء الأمة أو الدولة ولا يحكم على مجتمع بأنه متماسك إذا تعددت ولاءاته القومية، واختلفت هوية أفراده الأمر الذي يشتت قوة ذلك المجتمع ويؤدي إلى الانهيار التدريجي لأهم العناصر السياسية في تكوين المجتمعات وبالتالي عناصر تكوين ثقافتها السياسية [4].

2- الإحساس بالمخرجات الحكومية وعملية صنع القرار: تستمد المؤسسات السياسية الشرعية من رضا الأفراد عن نظامهم السياسي خاصة في ظل إدراكهم لمخرجات ومدخلات العملية السياسية التي يمارسها النظام السياسي، إذ لا يتأتى ذلك إلا من خلال إدراكهم لقنوات الاتصال بينهم وبين النظام السياسي، ومعرفتهم بوسائل صنع القرار في ذلك النظام،

---

[1] كمال المنوفي, نظريات النظم السياسية, وكالة المطبوعات , الكويت, ط1, 1980, ص 178. نقلا عن: بلال خلف العمري, مصدر سبق ذكره، ص 34.

[2] حسين علوان البيج, المشاركة السياسية والعملية السياسية في الدول النامية, مجلة المستقبل العربي, مركز دراسات الوحدة العربية, العدد 23, السنة 20, أيلول 1997, ص 64. نقلا عن: ميادة أحمد عبد الرحمن الجدة، مصدر سبق ذكره,137.

[3] المصدر نفسه، نقلا عن: المصدر نفسه.

[4] بلال خلف العمري, مصدر سبق ذكره، ص 36.

الذي يشعرهم بأنهم يشتركون في صنع القرار من خلال تمثيلهم في الانتخابات العامة أو في طرق المشاركة السياسية المختلفة [1]. وفي هذا الصدد قيل: "ويختلف مفهوم السلطة باختلاف النمط الخاص بالنظام [2] السياسي وباختلاف العادات والتقاليد التي يتم بناء عليها اتخاذ القرار وصنعه. فكل مجتمع له تقاليده الخاصة به. تختلف من مجتمع إلى آخر تبعاً لوسائل الاتصال بالسلطة فإذا تصور المواطنون أن القرارات السياسية اتخذت من خلال الأنماط والعادات والتقاليد المتفق عليها أصبح القرار الصادر عن السلطة ذا شرعية يحترمها الأفراد." [3]

3- الغاية من استخدام السلطة: يجب أن يكون التفسير متأصلا في وجدان الأفراد أو في ضميرهم المشترك. بمعنى أن هناك أهدافا عامة استقرت في الضمير الجماعي للأفراد وأصبح لا بد للسلطة من تحقيقها أو محاولة تحقيقها. والأمر هنا لا ينفصل عن الأحاسيس والمشاعر أو الانفعالات. والعواطف ودورها في التأثير على الثقافة السياسية [4].

4- الخضوع أو المقاومة: ويقصد بالخضوع الإذعان المطلق وعدم أبداء أي نوع من أنواع المقاومة لدى الفرد في حالة تعرضه للأذى ومحاولة سلب حريته من قبل النظام السياسي وعكس ذلك تماما المقاومة بأساليبها المختلفة بدءا من المفاوضات مع النظام السياسي وانتهاءً بالانقلاب ضده ومحاولة إزالته [5].

5- الشعور بالاقتدار السياسي: ويمكن التعبير عنه بالكفاءة السياسية. فشعور الأفراد بقدرتهم التأثيرية في مجريات الأوضاع السياسية يجعلهم أكثر إيجابية في توجههم نحو نظامهم السياسي. ويدفعهم إلى المشاركة الفاعلة في بناء مجتمعهم [6].

6- توفر روح المبادرة: إذ يرتبط هذا البعد بالبعد السابق. فالشعور بالاقتدار السياسي يؤدي إلى الفاعلية السياسية من خلال مشاركة ومبادرة الأفراد إلى الاشتراك في الأنشطة العامة. ومحاولتهم التكتل الحزبي أو أي نوع من أنواع التجمعات السياسية الأخرى. حيث يساعد التنافس فيما بين تلك التجمعات السياسية الأخرى. حيث يساعد التنافس فيما بين تلك التجمعات السياسية إلى نضج الديمقراطية التي تقوم على أساس المبادرة والتسامح في حيز

---

[1] Walter Rosenbaum, Political Culture, Prager Publishers, New York, 1975, p.58.
نقلا عن: بلال خلف العمري, مصدر سبق ذكره، ص 35.

[2] بلال خلف العمري, مصدر سبق ذكره، ص 35.

[3] المصدر نفسه, ص 36.

[4] المصدر السابق, ص 36.

[5] المصدر نفسه, ص 37.

[6] المصدر نفسه, ص 38.

من المسؤولية والسماح لكافة الآراء والتوجهات بالتعبير عن نفسها دون قيود طالما لا تشكل تهديداً لنظام المجتمع [1].

7- الحرية والإكراه: وبقدر ما يتعلق الأمر بوجود الحرية أو نقيضها القسر والإكراه، فانها تُعدّ على أنها محور تفسير ووصف الثقافة السياسية [2]. وتختلف العلاقة بين الأنظمة السياسية وشعوبها فالعلاقة بين الأنظمة السياسية التقليدية وشعوبها تتسم بتعطيل هامش الحرية وتحديده, ولا تتسع هذه الأنظمة لمساحات من المساواة وعلى نقيض ذلك تماما الأنظمة الحديثة أو الأنظمة الديمقراطية حيث تكون العلاقة بينها وبين شعوبها علاقة تواصل وانفتاح وحرية في ابداء الرأي وصنع القرار من خلال عدة وسائل أهمها حرية المشاركة السياسية المتمثلة بنزاهة الانتخاب وتثبيت مبدأ المساواة ليؤكد على أهمية الحرية كقيمة أساسية من أساسيات بناء ثقافة سياسية ديمقراطية [3].

يُخلص مما تقدم أيضا بوجود، (من الناحية النظرية) بعض الأبعاد السياسية للثقافة السياسية وهي الإحساس بالهوية القومية، والإحساس بالمخرجات الحكومية وعملية صنع القرار أو مفهوم السلطة؛ والغاية من استخدام السلطة، والخضوع أو المقاومة، والشعور بالاقتدار السياسي، وتوفر روح المبادرة، والحرية والإكراه.

ويُخلص أيضا إلى أنه: كلما توفرت الأبعاد السياسية الإيجابية للثقافة السياسية كلما كنا إزاء مواطن موالي للنظام السياسي وواثق به وإزاء ثقافة سياسية مساهمة بالنتيجة، وولاء جميع أفراد الشعب بغض النظر عن انتماءاتهم الفرعية إلى النظام السياسي وبالتالي نكون أمام ثقافة سياسية مشاركة ودولة موحدة وقوية والعكس هو الصحيح.

ثانيا: تقسيم الثقافة السياسية وفقا لمركب القيم الاجتماعية: يعتمد أحد التقسيمات لأنواع الثقافات السياسية على ستة مواقف كالموقف من اللجوء إلى العنف والقوة، والتجانس الاجتماعي، والتسامح، والمواطنة، والاختيار بين التركيز على الفردية أو الجماعية، والمساواة والتمييز [4]، والثقة، والعلمانية أو الدينية.

1- أسلوب حل النزاع: فهناك فرق في الموقف من اللجوء إلى العنف والقوة في الحياة السياسية والاجتماعية مقابل الحوار والتوفيق. وهذا فرق أساسي بين الدول والمجتمعات العسكرية وبين الديمقراطية منها، والموقف من التجانس والسعي إلى الواحدية مقابل

---

[1] بلال خلف العمري, مصدر سبق ذكره، ص 38.

[2] د. كمال المنوفي, التنشئة السياسية في الأدب السياسي المعاصر, الكويت, مجلة العلوم الاجتماعية, العدد الرابع, السنة السادسة, كانون الثاني, 1979, ص 20. نقلا عن: ميادة أحمد عبد الرحمن الجدة، مصدر سبق ذكره، ص137.

[3] بلال خلف العمري, مصدر سبق ذكره، ص 37.

[4] نبيل صالح, مصدر سبق ذكره، ص21.

التعددية والاختلاف، والتسامح السياسي والاجتماعي، والموقف من المواطنة مقابل تكريس الانتماءات القبلية والاثنية والقرابة [1].

2- المساواة: تقوم الثقافة السياسية التي تطبق وتحترم مفهوم المواطنة كوضعية قانونية متساوية لجميع الأفراد في المجتمع على مبدأ المساواة، بغض النظر عن الانتماء الديني والعرقي والجنسي والعائلي والاثني والعقائدي وعن الحالة الاقتصادية. وتعتبر المواطنين متساوين أمام القانون ولهم حقوق وواجبات متساوية. هذا الموقف يجد في المجتمعات الديمقراطية التعبير الأكثر أمانة له مع وجود تأثير للانتماءات الفرعية. أما الثقافة التي تكرس الانتماءات القبلية والاثنية والطائفية والفكرية فتفضل العلاقات المحدودة المنغلقة داخل الجماعة المتجانسة، ويرافق ذلك بروز مواقف سياسية واجتماعية تتميز بالحدة والعنف تجاه من لا ينتمون إلى نفس الهوية. وتشكل الحالة التي سادت في لبنان منذ السبعينات وحتى يومنا هذا مثلاً بارزاً على ثقافة سياسية تتميز بموقف كهذا في حالة الانتماء الطائفي [2]. والمثل الثاني على ذلك ما ساد العراق بعد العام 2003 التي تراجعت كثيرا في الوقت الحاضر.

فضلا عن ما تقدم، يُنظر في الثقافة السياسية الديمقراطية إلى جميع الناس على أنهم متساوون في إنسانيتهم وفي حاجاتهم وصفاتهم الأساسية وتعتبر عدم المساواة أمرا غير عادل وغير طبيعي. هذا في حين ترى الثقافات غير الديمقراطية أن التمييز هو معطى اجتماعي مترسخ في الطبيعة وفي الحياة، وعليه فأن حصة كل فرد تعتمد على قدراته وعلى تحصيله وأحيانا كثيرة على انتماءه. فلهذا امتيازات لكونه رجلاً وليس امرأة، ولهذا لكونه يهودياً وليس عربياً، ولذاك كونه سليل عائلة أرستقراطية وما إلى ذلك. لا يمكننا الحديث عن واقع معاصر يتميز بالمساواة المطلقة ولا حتى في أكثر دول العالم ديمقراطية. يمكن القول أن المواطنين في المجتمعات الديمقراطية الغربية يتمتعون بالمساواة أمام القانون وفي الحقوق والحريات المدنية، ولكن هذه المجتمعات تشجع المنافسة الحرة في الاقتصاد والعمل وتعرف أن نتائج هذه المنافسة هي انعدام المساواة في الملكية وبالتالي في التحصيل العلمي والثقافي وفي التأثير على عملية صنع القرار [3] وهذا على العكس عن ما هو متعارف عليه من وجود الثقافة السياسية المشاركة في المجتمعات الغربية وأمريكا الشمالية.

3- العلاقة بين الحكام والمحكومين: فضلا عن ما تقدم تعالج الثقافات السياسية المواقف تجاه السلطة وتفسر العلاقات بين الحكام والمحكومين وتميل المجتمعات ذات الثقافة السياسية

---

[1] المصدر نفسه, ص 21.
[2] المصدر السابق, ص21.
[3] نبيل صالح, مصدر سبق ذكره، 22.

غير المشاركة إلى تقديم المبررات القيمية لقبول واحترام العلاقات ذات التسلسل الهرمي والتأكيد عليها" [1].

4- أولوية الفرد أو الجماعة: وفي حين تضع الثقافة الديمقراطية الإنسان الفرد في مركز المجتمع وتجعل لمصالحه أولوية على مصلحة الجماعة من أي نوع كان مثل العائلة، القبيلة، الحزب، الطبقة، الدولة أو الشعب، نجد ثقافات سياسية محافظة تنصب الجماعة في مركز الحياة الاجتماعية والسياسية وتضع مصلحتها على رأس سلم الاولويات التي يجب تحقيقها. وفي هذه الحالة لا يكون للفرد الإنسان وجود إلا كجزء من الجماعة التي تتحول إلى رمز مقدس أحياناً. وبحسب ثقافة سياسية كهذه (ثقافة موجهة لخدمة الجماعة) فأن للجماعة (عائلة، حزب، دولة) حق التدخل تعسفياً طالما لا يراعي الخصوصية والكرامة الشخصية والحقوق الإنسانية. هذا هو الوضع السائد في جميع الأنظمة غير الديمقراطية وداخل الجماعة الدينية المتزمتة حيث الجماعة رمز مقدس، ومصلحتها (أو ما يتم تصويره من قبل الحكام على انه مصلحتها) أهم من مصلحة الفرد الملزم بالعمل على تحقيق أهدافها المفترضة وخدمتها، وحيث حرية الفرد في الاختيار محددة، والخبرات الاقتصادية ومراكز القوة لا توزع بالتساوي حسب الكفاءة [2].

5- الثقة: وتختلف الثقافات السياسية طبقاً لنماذج الثقة وعدم الثقة الخاصة بها. وهي تشمل المدركات والمعتقدات والمشاعر والأحكام التي يحملها الأفراد الفاعلون السياسيون عن الجماعات الاجتماعية الأخرى" [3]. فالمدركات التي يحملها الأفراد تتأثر بأعضاء المجتمع الكبير والذين يكونون الجماعات الاثنية أو جماعات المجتمع المحلي وحول الجماعات التي هم أعضاء فيها. وهذا يعرقل بشكل كبير قيام ثقافة سياسية مشاركة. فعدم الثقة بين الجماعات يخلق نزاعاً سياسياً واتخاذ القرار يصبح عملية صعبة جداً [4] "فعندما يكون مستوى الثقة منخفضاً يؤدي إلى ازدياد حدة الشك والصراع بين التشكيلات الاجتماعية وبينها وبين بين السلطة السياسية إلا انه من الممكن أن تؤدي عملية الزيادة في المشاركة السياسية مع الوقت إلى قبول الجماعات الأخرى بدرجة اكبر ينجم عن ذلك انحسار حالة الشك وعدم الثقة بين القوى الاجتماعية [5].

---

[1] د. شمران حمادي، اصل التفاوت في الاتجاهات السياسية بين الناس، بغداد، دار الحرية للطباعة، 1974، ص 37. نقلا عن: ميادة أحمد عبد الرحمن الجدة، مصدر سبق ذكره، ص137.

[2] نبيل صالح، مصدر سبق ذكره، ص 21- 22.

[3] د. شمران حمادي، مصدر سبق ذكره، ص 36. نقلا عن: ميادة أحمد عبد الرحمن الجدة، مصدر سبق ذكره، ص 136.

[4] ميادة أحمد عبد الرحمن الجدة، مصدر سبق ذكره، ص 136-137.

[5] د. كمال المنوفي، التنشئة السياسية في الأدب السياسي المعاصر، الكويت، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الرابع، السنة السادسة، كانون الثاني، 1979، ص 20. نقلا عن: المصدر نفسه، ص137.

فضلا عن ما تقدم، وهذا البعد من أهم أبعاد الثقافة السياسية إذ أن الانتماء القومي في حالتي الشك وعدم الثقة بالآخرين يصبح هامشيا. وأن كان الانتماء القومي من أكثر أبعاد الثقافة السياسية أهمية وفي حالة توفر [1] بعد الثقة يمكن تصور ثقافة سياسية مشاركة حيث يكون هناك ثقة سياسية بين الأفراد ومؤسساتهم الرسمية وغير الرسمية لينعكس ذلك على ثقتهم بالقرار وصنعه. أما في حالة الشك فأن تصور وجود ثقافة سياسية مشاركة تصور خاطئ فلا يمكن قيام تعاون بين النظام السياسي وبين أفراده من جهة وبين الأفراد مع بعضهم البعض من جهة أخرى في حالة الشك وعدم الثقة [2].

6- العلمانية أو الدينية: يُعتقد أن ما يقصد بالدينية ذلك الحيز من التكوين القيمي في التشكل النفسي للفرد. حيث أنها من أهم أسس تشكيل الثقافات [3] التقليدية بطابعها العام ولا يمكن إخفاء دور الدين في تشكيل أبعادها. أما العلمانية فليس للدين دور في تشكيل الأنظمة السياسية والثقافية فيها ولا يدخل فيها. ولا يدخل ضمن تكوينها القيمي.

ما يُخلص إليه من ما تقدم، أن هناك تقسيم للثقافة السياسية العامة يقوم على المركب القيمي للثقافة حيث يُعد الثقافة العامة السياسية من نوع ديمقراطي إذا ما قامت على أساس اللجوء إلى السلم والتفاهم والحوار والتوفيق، والتجانس الاجتماعي، والتسامح الاجتماعي السياسي، والموازنة بين حقوق وواجبات المواطنة، والتأكيد على الحقوق الفردية أكثر من الجماعية، والمساواة أمام القانون في الحقوق والواجبات وليس في الحقوق الاقتصادية وفرص التعليم والمعيشة مع ضمان متطلبات الحياة الأساسية، والثقة والأخذ بعين الاعتبار التراث الاجتماعي والديني في تشكيل الثقافة السياسية. أما إذا لم تتوفر هذه المعايير السابقة فتخضع الثقافة العامة السياسية ضمن الثقافة غير الديمقراطية.

ويُخلص إلى أنه كلما كانت هناك ثقة اجتماعية وسياسية كلما كنا إزاء ثقافة سياسية مشاركة ومجتمع يتصف بقلة الشك والصراع النزاعات السياسية بين المجتمع من جهة وبين الأخير والسلطة من جهة أخرى وسهولة اتخاذ القرارات السياسية، ويرتبط تحقيق الثقة بقبول الآخر الاجتماعي والسياسي، والمساواة ونقيضها؛ فكلما كانت هناك مساواة اجتماعية حصلت مساواة سياسية وكنا إزاء ثقافة سياسية مشاركة، وقد يكون العكس صحيح أيضا.

---

[1] بلال خلف العمري, مصدر سبق ذكره، ص 36.
[2] المصدر نفسه, ص 37.
[3] المصدر نفسه, ص 37.

المطلب الثالث

تقسيمات أخرى لأنواع الثقافات السياسية وخصائصها

تشير العديد من الدراسات إلى وجود تقسيم آخر، أو أنواع أخرى من الثقافات السياسية، كالنمط المتكامل والنمط المتفتت، والثقافة السياسية الفرعية المتعايشة، والثقافة السياسية الانقسامية، والثقافة السياسية الفرعية المضادة، والثقافة السياسية الرعوية- الإيديولوجية، وكما يلي:

أولا: تقسيم روزنباوم لأنواع الثقافات العامة السياسية: لقد ذكر عالم السياسة الغربي (ولتر أ. روزنباوم)[1] نوعين من أنواع الثقافات العامة السياسية إلا وهي النمط المتكامل والنمط المتفتت، وكما يلي:

1- النمط المتكامل: يكون أغلب الأفراد، في هذا النمط، ايجابيين في توجهاتهم السياسية نحو نظامهم السياسي وعناصر تكوينه، فهم على ثقة بمؤسساتهم السياسية الرسمية وغير الرسمية، وعلى ثقة بالآخرين في المجتمع، وعلى شعورهم بالانتماء إلى بعضهم البعض، مما يشعرهم بضرورة المشاركة بالحياة السياسية والأنشطة العامة المختلفة لأن تلك المشاركة تؤثر مباشرة في حياتهم العامة.

2- النمط المتفتت: وهذا النمط عكس النمط السابق، حيث تتشكل التوجهات السلبية عند الأفراد تجاه نظامهم السياسي وعناصر تكوينه، فالأفراد في هذا النمط يتصفون بضعف كفاءاتهم السياسية وفاعليتهم، وهم على غير ثقة بالآخرين، وليسوا على استعداد للتعاون معهم ويشكون في نظامهم السياسي وفي القرارات الصادرة عنه [2].

وعلى ذلك فإذا كانت الثقافة السياسية لمجتمع ما أو لجماعة بشرية متكاملة فأن بعض الأفراد يكونون ايجابيين في توجهاتهم نحو نظامهم السياسي وعناصر تكوينه في حين إذا كانت مفتتة فأن بعض الأفراد يكونون سلبيين في توجهاتهم نحو ذلك النظام السياسي [3].

وفي هذا المجال، وقد توصلت دراسة أردنية إلى أن 59,88٪ من أفراد عينة الدراسة لديها توجه ايجابي تجاه الذات بمعنى لديهم شعور بكفاءاتهم وفاعليتهم السياسية ويشير ذلك إلى نمط متكامل من الثقافة السياسية مقابل 18,2٪ مترددون . و29,1٪ غير موافقين في المجموعة الأولى. في حين كان 40٪ (مقياس نمط الثقافة السياسية هو من (الوسط الحسابي 50٪)

---

[1] Walter A. Rosenbaum, Political Culture, London, Thomas Nelson & Sons Ltd, 1975.

نقلا عن: بلال خلف العمري, ص 44.

[2] بلال خلف العمري, مصدر سبق ذكرهن ص 44.

[3] المصدر السابق, ص 44.

في المجموعة الثانية مقابل 35,5 غير موافقين، و24,3٪ مترددين. ومقابل 29,4٪ في المجموعة الثالثة مقابل 34,8٪ مترددين و39,4٪ غير موافقين.

ويتضح من الدراسة أعلاه: أن المجموعة الأولى هي من نمط الثقافة السياسية المتكاملة في توجهاتها نحو الذات ولديها توجهات ايجابية نحو الذات تمثلت في كفاءاتهم وفاعليتهم السياسية من خلال ارتفاع نسبة مشاركتهم في الانتخابات النيابية وآرائهم في الأحزاب السياسية ولكن ثقتهم السياسية ضعيفة (مفتت) ولكن تميل إلى التكامل في النهاية الناتج عن ضعف الثقة في المؤسسات الرسمية وغير الرسمية وبالقيادات السياسية والحكومية بشكل عام. بمعنى أن تكامل نمط الثقافة السياسية في التوجه نحو الذات وتفتته نحو التركيبة الحكومية [1].

ما يُخلص إليه من تصنيف (روزنباوم) تميز الثقافة السياسية العامة المتكاملة بالولاء للنظام السياسي وقراراته ومؤسساته والثقة بها والتوجه الايجابي تجاه الذات الذي يعكس شعور بالكفاءة والفاعلية السياسية وارتفاع المشاركة في الانتخابات والثقة في المؤسسات الرسمية وغير الرسمية وبالقيادات السياسية والحكومية والثقة بالناس على عكس الثقافة السياسية العامة المجزئة او المفتتة التي تتسم بعدم الولاء للنظام السياسي وعدم الولاء له وعدم الثقة به ومؤسساته وعدم التعاون معها، وضعف الثقة بالناس والتعاون معهم وضعف كفاءتهم ومشاركتهم السياسية.

ثانيا: الثقافة السياسية الفرعية المتعايشة: في ظل الثقافة السياسية العامة المساهمة، لا تحتكر الفئات الحاكمة وجميع الأوساط صاحبة التأثير على عملية ومضمون صنع القرار لتمثيل القيم والمعايير وتحديد التوجهات إلى أساليب ومضامين العمل السياسي. حيث تتعدد المراكز التي تمثل قيماً مختلفة وتملك حرية كاملة في تحقيقها وتجنيد الدعم لها، وتتنافس هذه الفئات فيما بينها ضمن حدود اللعبة السياسية الديمقراطية المقبولة بين الأطراف [2]. إضافة إلى ذلك. تشترك الأطراف أو الجماعات السياسية والاجتماعية العقائدية العاملة خارج السلطة ومنها جماعات المعارضة والفئات الدينية أحيانا. وبصورة جادة. في بلورة الثقافة السياسية عن طريق ردود فعلها على الثقافة السياسية السائدة. وذلك بواسطة الثقافات الفرعية وهي ثقافات فئات وحركات مختلفة تنسب إلى نفسها خصائص ومميزات تجد لها تعبيراً في منظومة من القيم والمعايير تنضوي في إطار الثقافة السياسية العامة ولا تتعارض معها. مثلا الحركة النسوية وجاليات الأقليات الاثنية في العديد من الدول

---

[1] بلال خلف العمري, مصدر سبق ذكره، ص 72- 74.

[2] نبيل صالح, مصدر سبق ذكره, ص 10.

الديمقراطية في العالم. وهناك ثقافات سياسية فرعية لسكان مناطق جغرافية لها مميزات خاصة.

يمكن القول أن كل ثقافة سياسية تحتوي في داخلها على ثقافات فرعية متعددة (أبرزها ثقافة النخب وثقافة الناس) تقيم بينها عادةً علاقة مشاركة وتعاون وتأثير، والثقافة السائدة ليست بالضرورة ثقافة الأغلبية فتأثير الثقافة الشعبية قد يكون اقل من تأثير ثقافة النخب وتشكل العلاقات بينهما أهمية قصوى بالنسبة للتطور الديمقراطي [1]. وبشأن ذلك قيل: "أثبتت الأبحاث التي أجريت على موضوع الثقافة السياسية انه من الممكن في جميع المجتمعات الحديث عن ثقافة سياسية سائدة هي ثقافة النظام والنخب الحاكمة والأغلبية الساحقة من المواطنين" [2]. ويُعتقد أن الثقافة الفرعية في مصر، على سبيل المثال، يمثلها أعضاء الجماعات الدينية الإسلامية وهم يركزون في فكرهم على الهوية الإسلامية [3].

يُخلص مما تقدم إلى انه يحصل أن تحتوي الثقافة العامة السياسية السائدة على ثقافة فرعية في ثناياها تتمثل في ثقافات فئات وحركات مختلفة تنسب إلى نفسها خصائص ومميزات تجد لها تعبيراً في منظومة من القيم والمعايير تنضوي في إطار الثقافة السياسية العامة ولا تتعارض معها. مثلا الحركة النسوية وجاليات الأقليات الاثنية في العديد من الدول الديمقراطية في العالم. وهناك ثقافات سياسية فرعية لسكان مناطق جغرافية لها مميزات خاصة.

ثالثا: الثقافة الانقسامية (Divided Political Culture) : لاحظ ابن خلدون (1332- 1406 م.) [4] ظاهرة الانقسام في المجتمع العربي، وعلى نحو محدد المجتمع المغربي، ومن واقع استناده إلى إصغائه الطويل ومراقبته الدقيقة لما يجري على الساحة المغربية في عصره من أحداث تتمثل في الصراع على السلطة، وفي تغير وتبدل موازين القوى داخل القبائل، وفي تصدع التحالف بينها، ثم في تفكك خارطة الولاء، وتلون النوازع التي تحكمها وتحدد مسارها ووجهتها الولاءات نفسها [5].

وفي المجال نفسه، توصلت دراسة عربية جرت في مدينة عنيزة في منطقة القصيم بنجد في العام 1966 إلى أن الثقافة البدوية ثقافة انقسامية لأنها تدور حول محورين انقسامين: القربى الدموية وما يتمخض عنها من مستويات تقسم القبيلة إلى وحدات بنالية [6] منصهرة

---

[1] المصدر نفسه, ص 11.
[2] المصدر السابق, ص 10.
[3] د.محمد أنور محروس, مصدر سبق ذكره، ص 44.
[4] حول الأفكار السياسية العربية الإسلامية لأبن خلدون، راجع: د. جهاد صادق تقي الحسني، الفكر السياسي العربي الإسلامي: دراسة في ابرز الاتجاهات الفكرية، بغداد، جامعة بغداد، ط1، 1993، ص 123، 128.
[5] عز الدين دياب, مصدر سبق ذكره، ص 122.
[6] المصدر السابق, ص 112.

ومنشطرة في آن واحد. ثم الجهة أو المكان حيث تساهم الجهة في تقسيم الوحدات الاجتماعية بناء على العائلات التي تقطنها.

هنا لا بد من التنويه أن كل حالة انقسامية لها ميكانيزماتها المستقلة. حيث أن مستويات القربى ومن في حكمها هي التي تتحكم في عمليات الوحدة والانقسام وذلك بناء على معيار القربى الدموية: (أنا وأخي على ابن عمي وأنا وابن عمي على الغريب). تحكم هذه العملية بآلية أخرى هي ما يمكن تسميته بالخطر الخارجي. فالقبيلة تتوحد عندما يهددها الخطر الخارجي. ثم تضعف وتفكك هذه الوحدة بزوال ذلك الخطر. في المجتمعات التي يكون فيها قيم القربى هي القيم المركزية في تحديد درجات الانتماء والولاء داخل البناء الاجتماعي فإن الإنسان يكون إبن أسرته قبل أن يكون إبن أسرته المركبة. وإبن هذه الأسرة قبل أن يكون إبن عائلته. وإبن العائلة قبل أن يكون إبن فخذه. وإبن فخذه قبل أن يكون إبن البطن. وإبن البطن قبل يكون إبن عشيرته. وإبن عشيرته قبل أن يكون إبن قبيلته. وإبن هذه القبيلة قبل إن يكون إبن جهته. وإبن هذه الجهة قبل أن يكون إبن وطنه. وإبن الوطن قبل أن يكون إبن أمته. لقد أصبح معروفا أن هذا النمط من التسلسل في الولاء والقربى بمثل القاسم المشترك بين أصحاب النموذج الانقسامي [1].

وخلصت الدراسة إلى أن من بين الأسباب الرئيسية لظاهرة الانشقاق أو الانشطاري والانصهار في حزب البعث العربي الاشتراكي تعود إلى أن الثقافة البدوية ثقافة انقسامية [2]. ولاشك أن هذه الدراسات تركت الانطباع بأن الثقافة العربية ثقافة انقسامية لأنها شكلت معاييرها على أسس ومرتكزات دموية، والتي تكرس الولاءات في صيغتها الاجتماعية على أساس مستويات القربى، وما يتمخض عنها من أشكال أخرى، من القربى سواء كان ذلك على المستوى الجهوي أو الحزبي. وأن هذه المستويات على اختلافها تدور في فلك الانقسام الذي يُحفظ بنمط من التوازن الذي يتوجه بطابع التهديد الخارجي. والجدير بالذكر هنا أن السلطة من أدنى مستوياتها حتى الدولة وأجهزتها منقادة بمستويات الولاء وموجهة بوجهته ووظيفته البنائية. وهذا ما نقصده بالثقافة الانقسامية حيث أن المجتمع ينقسم إلى وحدات متجاورة ومتصانفة على أساس القربى الدموية والجهوية والعقائدية وما إلى ذلك [3].

ولعل من بين الخصائص أو التأثير السياسي للثقافة الانقسامية يُذكر تأثيرها في السلوك الانتخابي، فقد شهدت الانتخابات الجزائرية مظهراً من مظاهر انقسام المجتمع المدني، شأن الثقافة السياسية الجزائرية. فالتنظيمات النسوية الإسلامية ساندت "حماس" و "النهضة"

---

[1] المصدر نفسه, ص 113.
[2] عز الدين دياب، مصدر سبق ذكره, ص 112.
[3] المصدر السابق, ص 115.

بينما أيدت نظيراتها العلمانية الأحزاب ذات التوجه الوطني أو الديمقراطي العلماني. وفي الانتخابات الرئاسية الأخيرة (نيسان/أبريل 1999)، سارع الاتحاد العام للعمال الجزائريين ومنظمتا المجاهدين وأبناء الشهداء إلى الإعلان عن تأييدها للسيد عبد العزيز بو تفليقة، الذي أشيع انه مرشح الجيش والحكومة [1] والتفاعلات الصراعية بصورة حادة تصل إلى درجة النفي للآخر [2].

يُخلص من ما تقدم إلى أن الثقافة الانقسامية تتميز بالصراع على السلطة، والتغير والتبدل في موازين القوى داخل القبائل، وفي تصدع التحالف بينها، ثم في تفكك خارطة الولاء، وتلون النوازع التي تحكمها وتحدد مسارها ووجهتها الولاءات نفسها. وتُعد الثقافة البدوية ثقافة انقسامية لأنها تدور حول محورين انقسامين: القربى الدموية وما يتمخض عنها من مستويات تقسم القبيلة إلى وحدات بنائية منصهرة ومنشطرة في آن واحد. ثم الجهة أو المكان حيث تساهم الجهة في تقسيم الوحدات الاجتماعية بناء على العائلات التي تقطنها، ويساهم هذا النوع من الثقافة في خصائص ثقافية او سلوك سياسي يؤدي إلى ظاهرة الانشقاق أو الانشطاري والانصهار في الأحزاب والدولة وأجهزتها والمجتمع، والانتخابات والتفاعلات الصراعية بصورة حادة تصل إلى درجة النفي للآخر. وهي تضر بالثقافة السياسية العامة السائدة وان كان بشكل غير معلن ومقصود.

رابعا: الثقافة السياسية الفرعية المضادة: (The Contra Ideology) اشار (تالكوت بارسونز) في كتابه النسق الاجتماعي إلى الأبعاد الإيديولوجية في حالة المواجهة المعلنة المكشوفة لنسق القيم والأيدلوجية الكبرى للمجتمع، والتي يقصد بها الايدولوجيا المضادة [3]. وتعني الثقافة المضادة أيضا الأبعاد المعيارية المتصارعة، وان هناك آراء مماثلة يحملها التراث [4]. ويرى (هارلود لاسويل) في كتابه القوة والمجتمع أن الثقافة المضادة التي تعتبر سمات ثقافة تكتسب صيغة رمزية أو أن تكسبها الجماعة صبغة رمزية وتصبح انحرافا عن الأعراف العامة [5]. وتعرف الثقافة المضادة على انها "مجموعة من القيم والمعايير والدوافع التي تكون نسقاً دينيا أو ثقافيا أو سياسيا في مواجهة القيم والايدولوجيا العامة للمجتمع" [6]. وفي محاولة لتفسير

---

[1] أيمن إبراهيم الدسوقي، المجتمع المدني في الجزائر: (الحَجرة- الحصار- الفتنة)"، المستقبل العربي، العدد (259)، أيلول/سبتمبر، 2000، ص 76.

[2] المصدر نفسه، ص 71.

[3] T. Parsons, The Social System, Routledge and Kegan Paul, T.D. London, 1970, p.112.

نقلا عن: د. محمد أنور محروس، مصدر سبق ذكره، ص 41.

[4] Milton Yinger, Contra Culture and Subculture, A.S.R., October, 1960, p.652.

نقلا عن: المصدر نفسه، ص 42.

[5] د.محمد أنور محروس، مصدر سبق ذكره، ص 43.

[6] المصدر نفسه، ص 43.

مثل هذا النوع من الثقافة يُعتقد أن الميول العدوانية من قبل الأبوين حيال صغارهم إذا ما كنت سائدة بين أفراد المجتمع فأنها بذلك ترجع إلى الثقافة. كما يمكن ردها إلى نموذج الشخصية. إلا أن العلاقة الديناميكية بين المعايير والشخصية تؤدي لظهور مجموعات من القيم العكسية أو المضادة تختلف عن تلك التي يسير عليها المجتمع في مواجهة الإحباط الشديد أو الصراع [1].

عند رفض قيم ورموز ثقافة سياسية سائدة أو عامة واحدة في المجتمع تنتج ثقافات سياسية مضادة مصدرها الجماعات والشخصيات الرئيسية المختلفة التي تمثل الانقسامات المختلفة في المجتمع. مثل الأعراق، والديانات، واللغات المختلفة، والانتماءات السياسية والأيديولوجية. فالثقافة السياسية المضادة هي تلك التي تتعارض قيمها ومعاييرها. كلها أو جزء منها. مع الثقافة السياسية السائدة ومع شرعية النظام الاجتماعي والسياسي القائم. أي أنها لا تعترف بحق وشرعية النظام القائم والثقافة التي تسانده وتطرح ثقافة وقيماً بديلة. وقد تكتفي الثقافة المضادة برفض قيم الثقافة السياسية السائدة والنظام السياسي الذي تسانده ولكنها لا تطرح بديلاً.

ويمكن اعتبار ما تطرحه الحركات الإسلامية القوية في العديد من الدول العربية ثقافة سياسية بديلة. حيث أن قيم ومعايير ورموز هذه الحركات وأساليبها وولاءاتها تختلف تماماً عن الثقافة السائدة، كما في الجزائر ومصر وحزب الله في لبنان. وابرز الثقافات المضادة في المجتمعات الغربية هي: ثورة الطلاب في أمريكا وأوربا في نهاية الستينات وبداية السبعينات. وحركة مقاومة الحرب في فيتنام، وحركة الاحتجاج على التسليح في الغرب. وهناك أيضاً "الثقافة السوداء" في أمريكا وهي تعارض الثقافة السائدة القائمة على احتقار الأقليات واعتبارهم اقل قدراً من البيض [2].

تتمكن أحيانا الثقافات السياسية المضادة من فرض نفسها بديلاً للثقافة السائدة. ولكن ذلك يتم عبر عملية صعبة جداً وشروط استثنائية في المجالين [3] الاقتصادي والاجتماعي. مثل عمليات التغيير الاجتماعي السريعة التي تؤدي إلى فجوات اجتماعية وطبقية واقتصادية تنتج عادةً حركات سياسية شديدة المعارضة للنظام القائم. كذلك فأن للحروب والثورات والانقلابات والتغييرات الاقتصادية والاجتماعية غير المخطط والمفاجئة والأزمات بشكل عام.

---

[1] Brewster Smith, "Anthropology and Psychology", in John Gillen Ed, For a Science of Social Man, The Macmillan Company, 1954, p. 67.

نقلا عن: المصدر نفسه، ص 42.

[2] تمكنت الثقافة السياسية المعارضة (النازية) في ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى من أن تتحول إلى ثقافة سائدة في أوساط واسعة من الشعب الألماني. نقلا عن: نبيل صالح, مصدر سبق ذكره, ص 11.

[3] المصدر السابق, ص 11.

تأثير بالغ على إمكانيات أن تتحول ثقافة مضادة إلى ثقافة سائدة. مثلاً تمكنت الثقافة السياسية المعارضة (النازية) في المانيا بعد الحرب العالمية الأولى، وفي العشرينات بالتحديد، والتي قامت على خلفية الأزمات الاجتماعية والاقتصادية هناك، تمكنت من أن تحول إلى ثقافة سائدة بين أوساط واسعة من النخب ومن الشعب الألماني [1]. وفي هذا المجال، قيل: "وهكذا، فأن القرية مجال الدراسة تواجه الآن حالة يمكن تسميتها، مع شيء من التجاوز، حالة "تجزئة ثقافية" (Culture Fragmentation) أو "انقطاع ثقافي"، فهناك قيم تقليدية يؤمن بها كبار السن بوجه عام، وقيم جديدة يؤمن بها أغلب الشباب. ومما يذكر أن ظاهرة الانقطاع الثقافي بين الأجيال عادة ما تصاحب عملية التحول الاجتماعي السريع، حيث يظل المسنون على ولائهم للقيم القديمة، بينما تقبل العناصر الشابة على القيم الجديدة" [2].

ويمكن القول أن الثقافة المضادة أو البديلة قادرة على الانتقال من جيل إلى جيل عن طريق أدبيات ممنوعة ولقاءات واجتماعات وما إلى ذلك. ودائماً تحاول انتهاز الفرص للانتشار والتأثير على الرأي العام. في الدول الاشتراكية مثلا كانت هناك دائماً ثقافات مضادة ذات نزعات قومية أو دينية أو ديمقراطية، عاشت في الخفاء وانتقلت أما عن طريق الأدباء أو الشعراء أو الكنيسة أو غيرهم [3].

ما يُمكن أن يُخلص إليه من ما تقدم، أن الثقافة المضادة هي مجموعة من القيم والمعايير والدوافع العرقية أو الدينية والأيدلوجية التي تكون نسقاً دينيا أو ثقافيا أو سياسيا في مواجهة القيم والايدولوجيا العامة للمجتمع بحيث تتعارض قيمها ومعاييرها، كلها أو جزء منها، مع الثقافة السياسية السائدة ومع شرعية النظام الاجتماعي والسياسي القائم، وقد تطرح ثقافة وقيماً بديلة كبعض الحركات الإسلامية القوية في الجزائر ومصر وحزب الله في لبنان، وثورة الطلاب في أمريكا وأوربا في نهاية الستينات وبداية السبعينات، وحركة مقاومة الحرب في فيتنام وحركة الاحتجاج على التسليح في الغرب، و "الثقافة السوداء" في أمريكا، ويمكن أحيانا أن تفرض الثقافات السياسية المضادة نفسها بديلاً للثقافة السائدة كما في عمليات التغيير الاجتماعي السريعة التي تؤدي إلى فجوات اجتماعية وطبقية واقتصادية تنتج عادةً حركات سياسية شديدة المعارضة للنظام القائم، وأثناء الحروب والثورات والانقلابات والتغييرات الاقتصادية والاجتماعية غير المخطط والمفاجئة والأزمات بشكل عام، ويمكن القول أن الثقافة المضادة أو البديلة قادرة على الانتقال من جيل إلى جيل عن طريق أدبيات ممنوعة

---

[1] المصدر نفسه، ص 12.
[2] د. كمال المنوفي، الثقافة السياسية للفلاحين المصريين، مصدر سبق ذكره، ص 272.
[3] نبيل صالح، مصدر سبق ذكره، ص 12.

ولقاءات واجتماعات وما إلى ذلك. ودائماً تحاول انتهاز الفرص للانتشار والتأثير على الرأي العام.

خامسا: الثقافة الرعوية- الأيدلوجية: أن نوع الثقافة السياسية الموجود في امة ما قد لا تتطابق مع الهيكل السياسي القائم [1]. وأفضل مثل لهذه الظاهرة هو الأنظمة الشيوعية السابقة، وخصوصا في يوغسلافيا. كان هناك ثقافة سياسية قائمة على أساس رعوي- أيدلوجي ركبت بشكل واضح على ثقافة اثنية- رعوية. بالمقابل أدى ذلك إلى انقسام البلد إلى خطوط اثنية في التسعينات من القرن العشرين. نتيجة إلى ذلك، فأن الثقافة السياسية قد أو قد لا تكون القوة الدافعة الأساسية وراء العمليات السياسية المشغلة للأمة [2].

---

[1] Gabriel Almond and Sidney Verba, The Civic Culture: Political Attitudes and Democracy in Five Nations, ..1965, p.20. Cited by: Gyorgy Csepeli and Daniel B. German, Applying the Concept of Political Culture to Political Realities in the US and East/Central Europe, in Russell F. Farnen et al, Democracies in Transition, op.cit., p. 16.

[2] Berger, A. Political Culture and Political Opinion, New Brunswick, NJ and London, 1989, p.4. Cited by: Ibid, p. 16.

obeikandl.com